# التوهُّم في النحو العربي عند القدماء والمحدثين

## "دراسة في التراكيب والدَّلالات"

إعداد: سنية مُحَمَّد حسن

المشرف: د/ مُحَمَّد صلاح فتح الباب، ومُحَمَّد بخيت

جامعة المدينة العالمية، كلية اللغات، قسم اللغة العربية

**الملخص:**

تعنى هذه الدراسة بالبحث فيما ذهب إليه القدماء والمحدثون في موضوع التوهُّم في النحو، وتتبُّع آراء القائلين به منهم حول المصطلح من حيث ماهيته ودلالته واستعمالهم له، وخضوعه للقياس من عدمه، وكذلك من حيث تطَوُّر مفهومه عبر المتقدمين من حيث تحديد دلالة المصطلح، والتصنيف والتقعيد، ومن حيث أقوال المتأخرين حولها وتناولهم لشواهدها باعتبارها مخرجا إعرابيًّا أو ظاهرة لُغوية. وذلك بهدف تحديد مفهوم التوهُّم، وبيان مواضعه في الإعراب، وكذلك توضيح رأي القدماء والمعاصرين القائلين بجواز الحمل على التوهُّم أو المعنى وعرض شواهدهم، وتناول دراسات المعاصرين وكيف وافقوا الأقدمين وفيما اختلفوا، ثم مناقشة تلك الآراء وتحليلها في منهج قائم على الاستقراء والتحليل والمقارنة. ومن خلال هذه الدراسة التي ضمَّت أربعة فصول، خلصت الباحثة في أهم نتائجها إلى أن التوهُّم هو أسلوب اعتمده علماء العربية في الوصول إلى المعاني من خلال تأويل الكلام خلافًا لما هو ظاهر، وليس المقصود منه الخطأ، وتحديد مفهومه من قبل المعاصرين ساعد على بروز المصطلح دون خلطه مع المفاهيم الأخرى المشابهة. وإن قدماء النحويين- ابتداء- من الخليل أشاروا إليه صراحة أو ضمنا، واستعملوه إلى جانب مصطلحات أخرى للدلالة على الحمل على المعنى، والمواضع التي ذكرت في التوهُّم كثيرة أبرزها العطفَ على التوهُّم، ومن المقارنة بين مناهج القدماء والمحدثين في تناول هذه المسألة يظهر تشابه بين الفريقين في بعض الأمور واختلاف أو استحداث في أخرى، ويتضح ذلك في ميلِ المعاصرين فيها بشكل عام إلى التحديد والتفصيل.

**الكلمات المفتاحية:** التوهُّم، القدماء، المحدثون.

**ABSTRACT**

This study is concerned with the research of the ancient and modern scholars on the subject of delusion in Syntax, and follow the views of those who consider it about them about its significance and the use of it, and its, as well as in terms of evolution of the concept across applicants in terms of determining the meaning of the term, And in terms of the words of late Scholars on the subject and dealing with the evidence as a way out of the In order to define the concept of .analysis or linguistic phenomenon delusion, and to clarify its positions in the expression, as well as clarify the opinion of the ancient and modern linguists, who say the conception of delusion, and dealing with the studies of contemporary and how they agreed, and then discuss these views and analysis, in a method based on The study included four .Induction and analytical approach and comparison chapters, and important results that the delusion is a method adopted by Arabic scholars to reach all meanings through the interpretation of speech contrary to what is apparent, and is not intended to error, and the definition of the concept by contemporary scholars helped to emerge the term without And the ancient grammarians from .Mixing it with other similar concepts Al-khalil referred to it explicitly or implicitly, and used it in addition to other terms to indicate the the meanings, and the positions mentioned in the imagination many of the most important to the imagination, and the comparison between the curricula of the ancients and modernists in dealing in with this issue shows similarity between the two teams, and differences different case

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، الذي أُنزل عليه خير الذكر بلسان عربي مبين، أما بعد:

فإن "التوهُّم" موضوعٌ فريدٌ من موضوعات النحو العربي، وقد ظهر فيه بعض التشعب واحتاج لمزيد من العناية والدراسة، والسبب في ذلك يعود إلى طبيعته التي تقتضي الخروج عن المعايير النحويَّة القياسية، وقد تناول النحويُّون قديما وحديثا هذا المصطلح بقبول بعض ورفض آخرين. فكان- عند من أخذ به- بابا ومخرجا لإيجاد العوامل الإعرابية المناسبة لما ورد في بعض النصوص من خروجٍ عن الأصل المألوف. وأصل بروز هذا المصطلح ظاهرةً ومفهوما كان عند الخليل وسيبويه في الكثير من الأبواب النحويَّة والصرفيَّة، مما يعني أنه متأصل عند أئمة النحويين، معلوم عندهم، وحافظَ النحاة بعدهما على ما جاء في الكتاب، وأخذوا يشرحونه ويستطردون فيه متمسّكين بما قاله القدماء، حتى إنهم إن ظهر بينهم من يقول فيه برأي معارض دافعوا عنه بكلِ قوة، رغم افتقار مصطلح التوهُّم للتعريف الجامع المانع من قِبَلِ الخليل وسيبويه. وهو ما جعل اللبس يقع فيه عند القدامى والمحدثين في بعض مسائله التي ظلَّت محل خلاف بينهم.

وظهر لفظ "التوهُّم" في مصنفات النحو الأولى، بدءا بكتاب سيبويه- إمام النحاة- حيث جعله سببا لمجيء بعض التراكيب على غير وجهها الذي يقتضيه قياسها، ثم تداوله عددٌ لا بأس به من النحاة بعده؛ كالكسائي والفراء وابن جني والمالقي والهروي وابن مالك وأبي حيان وآخرين .

وقد أفرد المحدثون له بُحوثاً خاصة به، تدرجت في ظهورها من نصوص وأوراق معدودة، بدأت الحديث عن ظاهرة التوهُّم في ظروف معينة ومن زوايا محددة تحكمها تلك الظروف والملابسات.

ومن هذا المنطلق فقد رأت الباحثة أن تدرس هذه الظاهرة تحت عنوان: "التوهُّم بين القدماء والمحدثين"؛ لتقدم فيه دراسة علمية، تسير على منهج الاستقراء والتحليل والمقارنة، سعيا منها لإيجاد حل لإشكاليَّته.

**أسباب اختيار الموضوع:**

لقد اختارت الباحثة موضوع التوهُّم هذا؛ لأنه يذكّر بالوظيفة الأساسية للغة التي تهتم بإيصال المعاني، فهناك من يختزل علم النحو في الإعَراب متغافلًا ما تتضمَّنه اللغة من مستويات صوتية وصرفية ونحوية ودلالية غير الإعرِاب. مما له تأثير مباشر في المعنى، وهذا ما نراه في ظاهرة التوهُّم التي تعالج بشكل أساسي ما يخرج عن قوالب الإعراب المألوفة، كما دفع الباحثة لتناول الأقوال في هذه الظاهرة ما تتميز به من توسع في وقوعها في كافة أشكال الإعراب النحوي- من رفع ونصب وجر وجزم- فكان لابد من أن تولى العناية والدراسة؛ لمعرفة ما استجد فيه من أقوال، والمقارنة بين القديم والحديث فيما يتعلق بالتوهُّم.

**إشكالية البحث:**

تتمثل إشكالية هذا البحث في المقارنة بين ما ذَهب إليه المتقدمون والمتأخرون الذين أقرُّوا بوجود هذه الظاهرة وإيجاد أوجه الاتفاق والاختلاف في أقوالهم حولها.

**أسئلة البحث:**

١. ما التوهُّم في النحو وما مواضعه؟
٢. من قال بالتوهُّم من القدماء وكيف فسروا شواهدهم؟
٣. كيف تناول المحدثون موضوع التوهُّم؟
٤. ما الآراء التي اتَّفق النحويُّون القدماء والمحدثون فيها وفي ماذا اختلفوا؟

**أهداف البحث:**

١. تحديد مفهوم التوهُّم وبيان مواضعه في النحو والإعراب.
٢. توضيح رأي القدماء القائلين بجواز الحمل على التوهُّم وعرض شواهدهم.
٣. تناول دراسات النحويين المعاصرين وموقفهم من القدماء.

٤. مناقشة أوجه الاختلاف في بعض الآراء بين الأقدمين والمحدثين وتحليلها ومقارنتها.

**أهمية البحث:**

تَكمن أهمية البحث في الحاجة لإبراز وتوضيح ما وصل إليه مصطلح التوهُّم عند اللغويين المعاصرين وما مرَّ به من تغيير مقارنة مع أصوله الأولى عند القدماء، ومعرفة أوجه الاتفاق والاختلاف وأسبابه.

**حدود البحث:**

قامت الباحثة بعرض ودراسة موضوع التوهُّم في النحو عند القائلين به، ومناقشة وتحليل أوجه الاتفاق والاختلاف بين القدماء والمحدثين.

**المقصود بمصطلح التوهُّم في هذا البحث:**

إنَّ من يتتبع مصنفات أئمة العربية؛ يقف على مصطلحات مختلفة مثل: التوهُّم، الغلط، التشبيه، الحمل، السهو، القياس الخاطئ، وربما عرضت على نحو غير مصرح به. "وذلك أن الدَّلالة المعيارية لهذه المصطلحات غير واضحة دائما عند مستعمليها؛ فقد أجاز بعضهم استخدام لفظ الحمل على التوهُّم، وقَصر بعضهم الآخر ما كان من هذا القبيل على السماع، وسمَّاه آخرون بصريح الخطأ واللحن، وربما اجتمعت هذه الحالات الثلاث عند اللغوي الواحد إضافة إلى أن متأخري اللغويين اختلفوا في دلالة بعض هذه المصطلحات في استعمال المتقدمين لها كالاختلاف في دلالة مصطلح الغلط عند سيبويه".(١)

ذكَر الفرَّاء التوهُّم فقال: "هو كلُّ معنى احتمل وجهين، ثُم فرقت بينهما بكلام، جاز أن يكون الآخر معربا بخلاف الأوَّل، كقولك: "ما أنت بمحسن إلى من أحسن إليك ولا مجملا"، تخفض "مجملا" على المحل، وأما النصب: فهو أن تتوهم أنك قلت: "ما أنت محسنا"(٢).

(١) عبده فلفل، التوهُّم أو القياس الخاطئ عند العرب قديما وحديثا د. ط، ١٤٦.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ط١، ٣٤٧/٢.

## الدراسات السابقة:

في هذا الفصل تستعرض الباحثة جانبا من أبرز الدراسات والرسائل العلمية التي اطلعت عليها وتناولت موضوع التوهُّم باعتبارها محورا أساسيًّا لها، والجوانب التي اهتمت بمعالجتها تلك الدراسات، والفرق بينها وبين هذه الدراسة.

**الدراسة الأولى: ظاهرة الحمل على التوهُّم في النحو**، د/ قاسم الصالح، وهو بحثٌ محكَم نشر في العدد ٧٤، من جامعة جرش، عام٢٠٠٨م، عرض الباحث فيه مفهوم التوهُّم عند الخليل وسيبويه وأبي حيان وغيره، وتحدَّث عن إشكالية مصطلح التوهُّم بشيء من التفصيل، وأقوال الرافضين لهذا المصطلح حملًا على معنى الوهم أو الغلط الصحيح في ذلك. ثم أسهب الحديث عن أقسام الحمل على التوهُّم عارضا، وهي عشر مسائل، ولِكُلِ مسألة منها فروعها، استخرج الباحث هذه المسائل من أبوابها النحويَّة المختلفة، وعرض لآراء النحاة حولها، وعقَّب برأيه على كل واحدة منها، وتوصَّل الباحث إلى نتيجة مؤدَّاها أنَّ: "الحمل على التوهُّم" ظاهرةٌ موجودةٌ ومتشعبةٌ في أبواب النحو المختلفة، كما أنها متداخلةٌ مع ظواهر نحوية أخرى ك"الحمل على المعنى"، و"الحمل على الموضع"، كما يرى عرض هذه الإشكالية على "مجمع اللغة العربية الأردني"؛ لوضع مسمًّى خاصٍ بها. ولم يشر الدكتور قاسم في بحثه إلى إشكالية معينة.

**الاستفادة من هذه الدراسة:** التعرف على المصطلحات المتشعبة المندرجة تحت ظاهرة التوهُّم، والعمل على بيان تصور مفهوم التوهُّم عند المعاصرين والأقوالَ فيه.

**الدراسة الثانية: العطف على المعنى أو على التوهُّم في السور السبع المنجيات:** أحلام شماخي، من جامعة مُحَمَّد بن خيضر، بحث لنيل الماجستير، عام ٢٠١٦، يتكون البحث من تمهيد ومدخل وفصلين، أما المدخل فهو حول فضل السور المنجيات، ثم تحدثت في الفصل الأول عن مفهوم العطف اللغوي والاصطلاحي وأنواع العطف، وفي الفصل الثاني تناولت صور العطف على المعنى أو التوهُّم في الصور المنجيات، واعتنت فيه بموضوع التوهُّم، ويلاحظ أن البحث اقتصر بعرض موضوع التوهُّم بصورة واحدة من صوره وهو العطف،

وعن شواهده في السُّور السبع: السجدة ويس والدخان والواقعة والملك والإنسان والبروج، وذكَرت أن العطف على التوهُّم من أقسام عطف النَّسق، وعرفت به لغة وفي اصطلاح النحويين، مع الإشارة إلى أنه ليس المراد منه الغلط أو الخطأ دون التفصيل في ذلك. حيث إن منهَج البحث تطبيقي للوقوف عند الصُّور التي تتجلى فيها حالات الحمل على المعنى أو التوهُّم وهي الرفع والنصب والجر والجزم.

**الاستفادة من الدراسة:** التعرف على الجانب التطبيقي لأمثلة التوهُّم من القرآن الكريم، والسعي لعرض المزيد من نماذجه المنوعة.

**الدراسة الثالثة: ظاهرة التوهُّم في اللغة العربية:** سيد مُحَمَّد رضا ابن الرسول، وهي دراسة نشرتها جامعة أصفهان في مجلتها النصف سنوية الخاصة ببحوث اللغة وآدابها ١٤٣٥هـ، ومما ميَّز هذا البحث: طرحه الجريء لظاهرة الحمل على التوهُّم منتقدا فيه بعض المعاصرين الذين يشوِّهون تعريفه بحصره في إطار خاص من العطف وهو العطف على التوهُّم، فدرس الباحث هذه الظاهرة دراسة تحتوي على تعريفها في علمي اللغة والنحو وعلى مواطن استعمالها، بالنظر إلى الأمثلة والأقوال الواردة في النحو وفق منهجٍ وصفي تحليلي. وتتميز هذه الدراسة عن غيرها بأن الباحث انتهى بوضع ثلاثة مصطلحات لم يسبق إليها وهي: التوهُّم النحوي، والتوهُّم المعنوي، والتوهُّم اللغوي، ووضع لها الأسئلة التالية: ما مواضع التوهُّم في اللغة العربية؟ ما الفارق بين النحو واللغة في استعمال هذه الظاهرة فيهما؟ وما التعريف العلمي لظاهرة التوهُّم في علمي اللغة والنحو؟ وما قيمة هذه الظاهرة في اللغة العربية؟

**الاستفادة من الدراسة:** التعرف على جانب من جوانب التجديد في تحديد مفهوم التوهُّم وأنواعه.

**الدراسة الرابعة: التوهُّم في آثار الدارسين:** للدكتور مُحَمَّد سعيد الغامدي، ونشره مركز البحوث بجامعة الملك عبد العزيز بجدة. قامت الدراسة على هدفين أساسيين، الأول: عرض الخطوط الرئيسة حول المفهوم، ومقارنة التصوُّرات التي وجَّهت أقوالهم فيها، ومناقشة مصطلح

التوهُّم وعلاقته بالمفاهيم والمصطلحات الأخرى المتعلقة به، والوقوف على أثر قلق المفاهيم في اضطراب تصنيف النماذج، والثاني: مناقشة قضايا توقف لم يغفل عنها علماء النحو الأوائل، وهي علاقة التوهُّم بالنظام الذهني ومعرفة المتكلم لغته، وتوصل الباحث في نهاية دراسته إلى أن التوهُّم أَقَرَّه القدماء، وتَحَرَّج من القول به المتأخرون، وزاد في درجة إنكارها المعاصرون، ورأى أن الجهل والبعد عن الحكمة هو الذي أدى ببعض الدارسين لإنكار هذه الظاهرة، أو إنكارها والخوف من إثباتها، وركَّز الباحث فيه على رسم الطريق الذي سار فيه الأقدمون في تناول المفهوم وصِلَتِه بالظاهرة اللغوية سعيا منه للوصول إلى نتيجة تربط بين ظاهرة التوهُّم وعلاقتها بالنظام الذهني عند الجماعة اللغوية.

وبالرغم من أن هذه الدراسة غَنِيَّةٌ بعرض جُمَلة من المؤلفات المعاصرة، وتلخيص قول مؤلفيها حول ظاهرة التوهُّم- سواء الأقدمين أو المعاصرين- غير أنها كانت أشمل وأوسع؛ فخلطت بين الرافضين للظاهرة- حتى ممن نفى نسبة القول بها إلى سيبويه أصل- والمؤيدين لها، كما أنها تحدثت عن بعض من تناول موضوع التوهُّم في الصرف كذلك. كما أنه مثقل بعرض أحوال قلق المفهوم واضطراب المفاهيم المتصلة به.

**الاستفادة من الدراسة:** التعرف على ما قيل في مفهوم التوهُّم قديمًا وحديثًا، والاهتمام بالجانب غير النحوي للمفهوم والمرتبط بالنظام اللغوي عموما.

**الدراسة الخامسة: التوهُّم عند النحاة:** وهي عبارة عن رسالة ماجستير، تقدَّم بها عبد الله جاد الكريم لنيل درجة الماجستير، من كلية دار العلوم القاهرة ١٩٩٨م /١٤١٨هـ، وهو الآن على شكل كتاب، طبعة مكتبة الآداب القاهرة ٢٠٠١م /١٤٢٢هـ.

وهو مكَوَّنٌ من خمسة فصول، ابتدأها بمقدمة تاريخية موجزة تناول فيها حال اللغة العربية قبل أن يوضع النحو، ثم في الفصل الأول: ذكر تعريف التوهُّم، ووضع تعريفًا اجتهاديًّا بعد أن ذكر معناه اللغوي، وذكر كذلك علاقة التوهُّم ببعض المصطلحات الأخرى، مثل: الحمل على المعنى، والتأويل، والحذف. ثم الفصل الثاني: عن الأسباب التي دفعت النحاة لاستعمال هذا المنهج، الفصل الثالث: تحدث عن الأبواب النحويَّة التي ورد فيها

التوهُّم، وبلغت حوالي أربعة وعشرين بابا، الفصل الرابع: تناول الحديث عن الأبواب الصرفية، وبلغ عددها ثمانية أبواب صرفية، والفصل الخامس: تناول فيه علاقة التوهُّم ببعض أصول النحو العربي من قياسٍ وعلَّة وإجماع واستحسان.

**الاستفادة من الدراسة:** البحث في الدراسات المشابهة التي ناقشت مسألة التأمل في البعد العميق للمصطلح، من خلال ما تميزت به الدراسة من محاولة لفهم التوهُّم كظاهرة من خلال البحث في أسباب وجوده في اللغة العربية.

ومن خلال العرض الموجز للدراسات السابقة، يلاحظ أنها تناولت في معظمها الجانب التعريفي لمفهوم التوهُّم، وذكر أقوال النحويين حوله، وهذا ما تشترك فيه دراسة الباحثة مع تلك الدراسات السابقة، كما يشترك هذا البحث مع غيره مما سبق في الإشارة إلى المسائل والأبواب النحويَّة التي جاءت فيها ظاهرة التوهُّم، ومنها ما تمحور في مناقشة رأي الرافضين لهذا المصطلح وتعليلاتهم ورد المؤيدين لها، أو التعريف بأقسامه، أو تفصيل البحث في صورة من صوره في نصوص القرآن وغيرها.

غير أن هذا البحث سيتناول الظاهرة من زاوية أخرى، تجمع فيها ما تفرَّق من أقوال المحدثين وتقارنها مع الأصل الذي وضعه القدماء من غير تناقض، مع مراعاة أصل الاتفاق في المفهوم وذلك لإيجاد مواضع الاتفاق وحصر نقاط الاختلاف في تناول الظاهرة، والمسائل المندرجة تحتها وما قد طرأ عليها من تجديد، كما أن عرض أبواب النحو التي جاءت فيه ظاهرة التوهُّم سيكون للتمهيد لما بعده من مقارنة في تضارب الأقوال بين عينة محددة من العلماء لمعرفة ما اتفقوا عليه من هذه الأبواب، وما اختلفوا عليه، أو ما أضيف على ما سبق.

**هيكل البحث:**

في هذا البحث تتناول الباحثة ما ورد في كُتب المحدثين حول باب التوهُّم، فتذكر في الفصل الأول مبحثين، الأول: قبول المحدثين لظاهرة الإعراب على التوهُّم، والمقصود منه توضيح ما قاله هؤلاء العلماء الذين قَبِلوا هذا المصطلح، فتتناول ما ذكروه من تعريفات وتناقشها، وأوجه نظرهم حول ما ذكره القدماء.

وفي المبحث الثاني: التوهُّم في الدراسات النحويَّة الحديثة، وتسعى الباحثة لإبراز ما استحدثه هؤلاء المحدثون في مسائل هذا الباب وتقسيماته، وما أضافوه في دراساتهم مما لم يذكره من سبقهم.

والفصل الثاني: مناقشة آراء القدامى والمحدثين في هذه الظاهرة، ففي هذا الفصل تسعى الباحثة للخروج بخلاصة القول في ظاهرة التوهُّم عند العلماء عبر العصور، وذلك بذكر أوجه الاتفاق أولًا، هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيظهر ما عارض فيه المحدثون رأي القدماء، وحصر مواضع التجديد والخلاف.

وأخيرا الخاتمة: وتتضمن النتائج التي توصَّلت إليها الباحثة من هذه المقارنة. والتوصيات المقترحة حول البحث.

**حدود البحث:**

سيقتصر البحث على عرض أقوال اللغوين القائلين بالإعراب على التوهُّم دون غيرهم ممن خالفهم، ابتداء من الخليل وانتهاء بالمعاصرين.

**مجتمع البحث وعينته:** يدور البحث حول ظاهرة التوهُّم من حيث التركيب والدَّلالة عند علماء النحو، واختارت الباحثة عيِّنة من المحدثين، واقتصرت على المؤلفات التي أُوليت عناية وتعمقًا بالتأليف أو التبويب في هذه الظاهرة، ويشمل ذلك كُتب النحو والدراسات المتخصصة، وذلك نحو ما كتبه مُحَمَّد شوقي أمين، وسيد رزق الطويل، وعبد الله جاد الكريم، وغيرهم من الباحثين.

**منهج البحث:** يقوم البحث على منهج الاستقراء والتحليل والمقارنة.

**تناول المحدثين لمفهوم التوهُّم.**

**المبحث الأول: قبول المحدثين لظاهرة الإعراب على التوهُّم:**

ستعرض الباحثة في المبحث الأول من هذا الفصل أقوال عيِّنة من علماء وباحثي اللغة المعاصرين حول التوهُّم في النحو العربي، وأبرز ما بنو عليه آراءهم ونقاشاتهم، حول القبول بالمصطلح من ناحية، ثم مناقشة جهود عدد منهم في وضع تعريف دقيق له، مع مراعاة الترتيب الزماني في العرض، ولابد هنا من الإشارة إلى الملاحظات التي كتبها عبد القادر مغربي- بوصفه أقدم من عرضت آراءه في هذا الباب من العلماء المعاصرين-، وقام كثير ممن جاء بعده بالتعليق عليه.

لقد كان للشيخ عبد القادر مغربي فضل في إثارة هذا الموضوع على مائدة مجمع اللغة العربية، تحت عنوان: قاعدة توهُّم الأصالة أو انجذاب الطبع، وقد نشرت في عشرينات القرن المنصرم، وكانت محكومة عنده- كجل المسائل اللغوية الأخرى- بالمناسبة التي اقتضت منه ومن معاصريه المجمعيين إعمال الفكر للتوصل إلى نتائج محددة في قضايا لُغوية بعينها، هي مناسبة دفع المجامع إلى إصدار قرارات فيما يجوز للمعاصرين استعماله؛ للوصول منها إلى مسوغات إصدار هكذا قرارات(١).

ويقرر المغربي أنه وجد في العربية الفصيحة المحتج بها عددا من الألفاظ لا بأس به، يمكن أن يسوغ للمجمع إجازة ألفاظ معاصرة، وللمجمع أن يستند على ما جاز للقدماء معتمدا على التوهُّم، جمع في بحوثه الثلاثة نحو خمسين لفظة، معظمها من الألفاظ الفصيحة المعجمية التي تأثَّر الفصحاء فيها بقاعدة "توهُّم الأصالة"، وبعضها مولَّدة، غير أن ما يلحظ في هذه الجهود الأولية- التي بدأها المغربي- أنه أولًا: لم يعن في بحوثه بحد مفهوم التوهُّم.

(١) الغامدي، محمَّد سعيد صالح ربيع الغامدي، التوهُّم في آثار الدارسين، د.ط، د.م، مركز البحوث والنشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، د. ٤/١.

وثانيا: يكاد يقصر جهده في هذه المسألة على الكلمات من حيث بنيتها واشتقاقها، يقول في موضع: "ولعلهم إنما قالوا: مياسم في موسم، ابتعادا عن التباسها بالمواسم جمع موسم"(١).

"وفي رأيه أن للتوهم ضربين، واقتصرتا في الجانب الصرفي: أولهما: توهُّم الحرف الزائد أصليًّا كَميم منطقة، قالوا في الفعل منه: تمنطق، والقياس: تنطق، وقَدَّم له من الشواهد ما يسوغ قبوله، والعكس: أي توهُّم الحرف الأصلي زائدا. وثانيهما في تبادل الهمزة والياء عند الجمع مثل (مصايد)، كقولك: مصايد الأسماك في الكويت تحتاج إلى تنظيم، وتوهُّم صرف الكلمة الممنوعة من الصرف، مثل: أطباء، علماء، شرفاء، حلفاء. وتوهُّم منع كلمات من الصرف وهي معروفة مثل: آلاء، أسماء، أنباء، آراء"(٢).

(١) الغامدي، المرجع السابق، ٤/١.

(٢ ) ليلى السبعان، ظاهرة التوهُّم عند النحويين، مجلة البيان، العدد ٤٧٨، مايو ٢٠١٠م، ١٢/١.

## قبول التوهُّم عند مُحَمَّد شوقي أمين(١):

موقفه من التوهُّم: إن المتتبع لكتابات الباحثين في ظاهرة التوهُّم، يجد فيه من الاختلاف والتباين في وجهات النظر للمعاصرين، ما كان فيه الأقدمون من الاضطراب في قبول المصطلح، فهناك من المعاصرين من أنكر التوهُّم جَملة وتفصيلاً- وليس ذلك محور دراستنا-، وسنقتصر هنا بالمعاصرين ممن أقرُّوا بوجود التوهُّم في النحو العربي.

من هؤلاء الرافضين المعاصرين مُحَمَّد بهجت الأثري، حيث أراد أن يدافع عن أصالة اللغة العربية، وصفائِها، وسلامة السَّليقة فيها. ورأى أن في أقوال النحاة واللغوين أنواعا من مزاعم التوهُّم نسبوها إلى العربية، وعدَّها سبعة أنواعٍ ثم فنَّدها واحدا واحدا، ومنها ما شمل أبوابا في الصرف؛ فعارض أقوال المغربي بمحاولة تأكيد أن النماذج التي أوردها لا تثبت التوهُّم، ثم قال: إن المقصود بالتوهُّم هو الخطأ وانحراف اللغة عن السلائق(٢).

ثم جاء بعده مُحَمَّد شوقي أمين، فنشر بحثا في مجمع اللغة العربية يردُّ فيه على تلك المزاعم، ومبررا الأسباب التي تدعو لقبول هذه الظاهرة، إذاً فالأوراق التي قدَّمها الأثري وشوقي أمين أُعِدَّت بإحكام للعرض في المجامع اللغوية، لإعادة النظر حول ظاهرة التوهُّم، وهذا يدلُّ على التردد في الأخذ والرد الذي حظي به هذا الموضوع.

(١) وِلِدَ في القاهرة، وعاش في مصر. التحق بالأزهر، ونال منه الشهادة الأولية، ولم يتم دراسته الثانوية؛ حيث تفرغ للبحث والدراسة في علوم اللغة والأدب والشريعة، ولازم دار الكتب والخزانة الزكية بقبة الغوري بالقاهرة. تولَّى تحرير مجلة (الشاعر) (١٩٣٠)، وعُيِّن محررا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ الدورة الأولى لانعقاده (١٩٣٤)، كما عمل محررا لمكتب رؤساء المجْمع الثلاثة الأول. ثم عُيِّن خبيرا للجان الألفاظ والأساليب والمعجم الوسيط، وانتخب لعضوية مجمع اللغة العربية (١٩٧٤)، تولَّى إخراج كثير من كتب العلامة أحمد تيمور، وراجع مصطلحات التكنولوجيا لمعهد الإنماء العربي، وحاضر بمعهد البحوث والدراسات العربية، ومعهد الدراسات الإسلامية، ومثَّل المجمع في مؤتمرات بمصر وأقطار الوطن العربي. (موقع معجم البابطين، لشعراء العربية في القرن التاسع عشر والعشرين).

(٢) انظر مُحَمَّد شوقي أمين، تحقيق معنى بناء اللغة على التوهُّم، مجلة جامعة الدول العربية، المجمع العلمي العربي، أبريل ١٩٧٧، العدد ٢/٣٦٠.

أما شوقي أمين فكان يرى أن حقيقة بناء اللغة على التوهُّم مردُّه اللغة وما نقله عن رواتها، واللغة تقول: تَوهُّم الشيء، أي: تَخَيُّله وتَمَثُّله، وتقول: التوهُّم: سبق الذهن إلى الشيء. فليس هناك في أصل اللغة ما يدل على معنى الخطأ والغفلة والاعتباط لا عن قرب ولا عن بعد، ودليل آخر على صحة التوهُّم عنده في مراد العلماء واللغويين منه، حيث استخدموا التوهُّم لتشبيه هذا بذاك، وإعطاء هذا حكم ذاك، على اعتبار الفرض والتقدير، وكانوا يستخدمون مرادفات ونظائر تحل محلها، كالإشباه والمشابهة، والمشاكلة، و"كأنه كذا"، و"إلحاق هذا بهذا"، و"معاملة هذا معاملة ذاك"، وغيرها من عبارات، وكل ذلك عند التنبيه على الشذوذ ومخالفة القياس، والجري على غير المطرد، فهذا الكسائي يستخدم المشابهة، وهذا الفراء يستخدم التشبيه في معاملة الزائد معاملة الأصلي في التسمية بطحَّان، وكذلك الجوهري استعمل كلمة التشبيه والإلحاق والتوهُّم في تعليلات شتَّى، منها النصب في مثل: سمعت لغاتَهم. ومن الأدلة- أيضا- أن كلمة التوهُّم وردت في كتاب سيبويه في مواضع سبعة أو تزيد. يقول مُحَمَّد أمين: "إن نسبة البناء على التوهُّم ليست من مقولات الخالفين من النحويين، إذ هي من المصطلح النحوي الباكر، وحسبنا أن ننقل ما رواه سيبويه عن الخليل في تعليَل قولهم مصائب: توهَّموا أن مصيبة فعيلة"(١). وردَّ مُحَمَّد أمين على تفنيدات الأثري في كل نوع من أنواع التوهُّم التي ذكرها، لقد كرَّس مُحَمَّد أمين جهده في إثبات صحَّة البناء على التوهُّم؛ لأنه لم يجد في دعاوى المبطلين ما يصح الاحتجاج به، وتأصيلاً لما وصل إلينا من المأثورات.

(١) انظر: شوقي أمين، مُحَمَّد شوقي أمين، تحقيق معنى بناء اللغة على التوهُّم، د. ط، د. م، مجلة جامعة الدول العربية، أبريل ١٩٧٧م، ٣٦٣/٢.

## قبول التوهُّم عند السيد رزق الطويل[١]:

يظهر لنا السيد رزق نافيا مزاعم أن يكون المراد من التوهُّم عند سيبويه الخطأ، فيقول: "وهذا أمر بالغ العجب، برغم تفسيرات النُّحاة لعبارة سيبويه، إذ كيف يغلطون ونحن نبني القواعد على أساس السماع منهم"[٢]، كما رأى بضرورة فصل معنى التوهُّم عن الخطأ، فلكُلٍّ منهما دلالته في اللسان العربي؛ لأن الخطأ مجانبة الصواب والبعد عنه. فهناك فرق عندَ بينَ الخطأ الذي لا يمكن أن يكون مقصودا، والتوهُّم الذي يمكن أن يكون مقصودا، أي: أن يتوهم المتكلم وجود عامل ما غير موجود، ويحدث أثر ذلك العامل في سياق كلامه[٣].

وقدَّم السيد رزق دلائل لإثبات التوهُّم وتفسر وجوده بين مناهج النحو وبين قواعدهم، وهي أن هناك حقيقة تتصل باللغة وطبيعتها، تستمد وجودها من البيئة الزمانية والمكانية، وكذلك خصائص ذاتية ونفسية لأصحاب تلك اللغة، فعملية تقعيد اللسان من أَشَقّ الأعمال وأعسرها، فللعرب تراثٌ من الشعر لم يصلنا منه إلا القليل، وعندما بدأ العربَ يؤصِّلُون قواعد اللغة؛ ليحدُّوا من انتشار اللحن، كان من حقهم أن يُخَطِّئوا من خالف قواعَدهم، وإن كان من العرب الخلَّص الذين يستشهد بكلامهم، فكان من ذلك التوهُّم الذي رموا به العرب.

(١) ترجمته: سيد رزق الطويل، ولد في الجيزة سنة ١٩٣٢م، عميد سابق لكلية الدراسات الإسلامية والعربية، بجامعة الأزهر، اشتهر الدكتور السيد رزق الطويل بمواقفه الجادة، حاملاً لواء الحق، وشاهرا سيف الكلمة ضد كل من يَحيد عنه، نال الإجازة العالية من كلية الأزهر في اللغة العربية وآدابها. وحصل على درجة الدكتوراه بامتياز في اللغة العربية عام ١٩٧٤م، له العديد من المؤلفات منها في مجال الدراسات اللغوية والإسلامية من بينها: (بنو اسرائيل في القرآن)، و(العقيدة في الإسلام)، و(منهج حياة الدعوة في الإسلام)، وغيرها.

(٢) انظر: السيد رزق الطويل، التوهُّم في الدراسات العربية والصرفية، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الأول ٧٤/١.

(٣ ) انظر الطويل رزق الطويل، التوهُّم في الدراسات العربية والصرفية، العدد الأول، د.م، جامعة أم القرى، مجلة كلية اللغة العربية، د.ت، ١/ ٩٦.

وقد وقف متأملاً أمام سؤال سيبويه للخليل، حول قوله تعالى: ﴿ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾، وقياس الآية ببيت زهير:

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى ولا سابقًا شيئًا إذا كان جائيا(١)

حيث انتهى الأمر بهذين العلَمين الكبيرين إلى قولهم: لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما، ولا فاء فيه تكلَّموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله، وقولهم: "فعلى هذا توهموا هذا"، فمن الذين توهموا؟ وهي آية قرآنية بلسان عربي مبين!

فلا شك أن المتوهّم هم النُّحاةُ أنفسهم، أما صاحب اللسان فلا وهم عنده فيما نطق، فضلًا أن يكون الشاهَد آيةَ من القرآن الكريم، ولكن السيد الطويل في رأيه هذا خلص بأن حمل النصوص على التوهُّم أمر معيب! ودعا إلى البحث عن مصطلح آخر بديل عنه، وخاصة أن أغلب الشواهد التي عرضت وجدَ العلماء لها مساغًا آخر في توجيهات النحاة غير التوهُّم(٢).

وهنا يمكن القول بأن السيد رزق لا ينفي وجود التوهُّم في التراث النحوي؛ فقد رفَض رأي ابن مالك الذي فَسَّر التوهُّم بالغلط، وبيَّن أنهما لفظان مُختلفان في دلالة المعنى، كما عذر الأقدمين لوضعهم المصطلح لأن ذلك كان مبررا عندهم لظروف الزمان الذي عاشوه، ورغبتهم في ترسيخ القواعد النحويَّة، فلا يمكن أن ينسبوا الخطأ للعرب، وإنما لا يجد فائدة من استمرار القول با لتوهُّم، بعد أن رسخت قواعد اللغة وتوسعت أبوابها وتعددت الأقوال فيها، فالأولى أن نقول: إن العرب قد خالفوا المشهور من لسانهم في كذا، فتوهَّموا كذا، فلو اعتبرناه قانونًا لكان قانونًا هزيلًا ضعيف الشأن، كما أنه يرى بضرورة إعادة النظر في الشواهد التي سيقت في هذا الباب، والتحقق منها.

(١) الفراء، أبو إسحاق الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، ط١، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨م) ٣٤٧/٢، تخريج البيت: انظر البصري، درة الغواص في أوهام الخواص، ط١، ٥٨/١، وابن الشجري، مختارات شعراء العرب، ط١، ١١/٢، ابن منظور، لسان العرب، ط٣، ٣٦٠/٦.

(٢ ) انظر السيد رزق الطويل، ظاهرة التوهُّم في الدراسات النحويَّة والصرفية، ٩٤/١-٩٧.

## القول بالتوهُّم عند راشد أحمد جراري[(١)]:

بالرغم من محاولة بعض المعاصرين إلغاء والتشكيك بالبناء على التوهُّم، فقد اهتم المعاصر راشد الجراري بظاهرة التوهُّم، كحال من أشغلته من قبله، فتتبع هذه الظاهرة في كتاب سيبويه، باعتباره دستورا للعربية، فحصر أبوابها التي ذكرها سيبويه في إحدى عشرة مسألة، هي: باب المفعول المطلق، باب المفعول معه، باب الحال، باب النعت، باب التوكيد، باب عطف النسق، باب إعراب الفعل، باب التكسير، باب التصغير، باب التوكيد، باب الإعلال، باب الوقف.

وأشار جراري إلى مواضع لم يشر إليها سيبويه، وإنما لاحظها العلماء من بعده، وهي: توهُّم من الموصولة والجر بها، كما ذكر ذلك ابن حيَّان- في تعليقه على قراءة زيد بن علي-: من يعشوا بالواو[(٢)]، ودخول لام التوكيد في الخبر على توهم وجود "إنَّ"، كما ذكر ذلك ابن يعيش[(٣)]، وتوهم "غير" في الاستثناء، وذكره ابن هشام[(٤)]، وتوهم "أن" مكان لو، وتوهم "أن" في خبر لعلَّ[(٥)]، وتوهُّم ذكر الفعل، كما ذكر ذلك الزمخشري"[(١)(٢)]، وهذه من الجهود

(١) ترجمته: راشد أحمد جراري، يعمل أستاذًا للنحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم في جامعة القاهرة، عمل أُستاذًا مساعدًا بقسم اللغة العربية بكلية التربية الأساسية بالكويت، حاصل على درجة الدكتوراه في النحو والصرف والعروض من كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ١٩٩٣م، له عديد من المؤلفات منها: متشابهات آي القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية مقارنة، التغليب في لغة العرب، دراسات في لغة القرآن الكريم، وغيرها. (انظر: موقع أريد، تاريخ الاضطلاع ٢٠١٩/١/٨م.
(https://portal.arid.my/en/ApplicationUsers/GetProfile/٠٠٠١-٧٢٥٦)

(٢) أبو حيَّان، مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، د.ط، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٠هـ، د. ط، ٣٧٣/٩.

(٣) انظر ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء، شرح المفصل، د.ط (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت)، ٣٥٨/٢.

(٤) انظر ابن هشام، مغني اللبيب في كتب الأعاريب، ط٦، ٦٠٢٠/١.

(٥) أوردها ابن هشام كذلك عند حديثه عن الآية: { وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ }، وقوله تعالى: {لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ }، انظر ابن هشام، مرجع سابق، ٦٢٣/١.

التي بذلها المعاصرون في استقراء المواضع التي ذكرها سيبويه، وأشار فيها إلى ظاهرة التوهُّم، جمعا لما تناثر ذكره في الأبواب المختلفة، إلا أن هذا الحصر لم يكن مانعا من دخول شواهد في مسائل مختلفة، فالقائلون بالتوهُّم لم يتوقفوا عند ما قاله سيبويه، الأمر الذي صعَّب من الاتفاق في عدد المسائل التي تندرج تحته.

**قبول التوهُّم عند الحموز(٣):**

ويعدُّ الحموز واحدا من أهم المعاصرين الذين توسعَّوا في التفصيل في هذه الظاهرة في معرض تناوله لأبواب من التأويل النحوي في القرآن الكريم، فقبل به، وأفرد له نصيبا من العناية والتَّتبع.

لقد وجَّه الحموز اللوم على القدماء لتقصيرهم في هذه المسألة، يقول: "تكاد كُتبهم تَخلو من الحديث عنها إلا في مواطن متفرقة، مكْتنفين فيها بنتف منها تدل على أنهم لم يسقطوا شواهدها في التنزيل وكلام العرب شعرا ونثرا"(٤). وأقرَّ أن التوهُّم أوسع من أن يقتصر على باب العطف، بل وله مسائل في الصرف كذلك، ومع ذلك فإنه لم يقدِّم تعريفا خاصًّا

=

(١) انظر الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط٣، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ، ٤٠٩/٢.

(٢) انظر راشد جراري، التوهُّم في كتاب سيبويه، ٩٨/١-١٠٤.

(٣) ترجمته: عبد الفتاح أحمد الحموز، ولد في بيت جبرين في الأردن ١٩٤٣م، نال شهادة الدكتوراة في النحو والصرف من كلية دار العلوم بالقاهرة، عيِّن عميدا للبحث العلمي والدراسات العليا في جامعة مؤتة ١٩٩٤م، وكان عضوا في هيئة تحرير المجلة الأردنية للغة العربية، وهي مجلة عالمية محكمة، تصدرها وزارة التعليم العالي في الأردن. من مؤلفاته: فن الترقيم وأصوله وعلاماته، ظاهرة القلب المكاني في العربية، الحذف في المثل العربي، التأويل النحوي في القرآن الكريم، وغيرها من الكتب.

(موقع جامعة مؤتة، https://www.mutah.edu.jo/userhomepages/ahmouz.htm، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٧/٣١).

(٤) انظر الحموز، عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، الطبعة الثانية، د.م، مكتبة الرشد، ١٩٨٤م، ١١٦٧/٢.

بالتوهُّم، مكتفيا بأقوال من سبقه ومنهجهم في الاستشهاد والشرح، لكنه نفى وجود أي علاقة بينه وبين الغلط، وقد استقر رأي المحدثين بذلك.

لقد انتهى المطاف بالحموز بعد تَتَبُّعه لمواضع التوهُّم في القرآن الكريم، بالقول: إنه من الممكن أن نجعل مظاهر الحمل على التوهُّم مقاسا عليها، غير أنه ظل مترددا في قوله، نافيا في الحين نفسه الفصل بين الحمل على التوهُّم والحمل على الموضع، فكلاهما مبنيٌّ على التوهُّم، أي توهم الموضع المحمول عليه(١). وعدَّ تسعة عشر نوعا من التوهُّم في غير باب العطف، وستة عشر في باب العطف(٢). ولكن الحموز يضع الحمل على التوهُّم مع أوجه أخرى هي الحمل على الموضع، والتضمين، والعوامل المعنوية، والحمل على الحكاية، وتنضوي هذه الأقسام جميعا تحت عنوان الحمل على المعنى، ويؤكد أن الحمل على التوهُّم والتضمين من مسائل الحمل على المعنى عند ابن جنِي(٣).

**تعريف المحدثين للتوهم:**

عنيت أغلب البحوث بتقديم معنى التوهُّم في مستهل كل منها، غير أن المقارنة بين عامَّة الدراسات تَوضح أن المفهوم لم يعن بحدّه اصطلاحيًّا بصورة واضحة، ففزع الباحثون إلى المعنى اللغوي الذي نَصَّت عليه المعاجم في مَادة (وهم)، إلا في القليل منها هي التي سعت إلى ضبط مفهوم محكم للتوهم، يُخرجهم عن تلك الدائرة الواسعة التي دار حولها من سبقهم، ولكنهم تأثروا في تحديد المفهوم بما سيطر على أذهانهم في المسألة من حيث قياسية الحمل على التوهُّم وعدم قياسيته، فذا لأن كثيرا من الدارسين لا ينظر إلى قضايا النحو إلا بمنظار ما

(١) انظر الحموز، المرجع السابق، ١٢٤٤/٢.

(٢) انظر الحموز، المرجع السابق، ١١٦٩/٢-١١٧١.

(٣) مُحَمَّد سعيد صالح ربيع الغامدي، التوهُّم في آثار الدارسين، د.ط، د.م، مركز البحوث والنشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، د.ت، ٩/١.

يجوز أن يقاس عليه، وما يقتصر فيه على السماع. ورغم هذا فقد ظهرت عدة تعريفات للتوهُّم منها:

**أولًا: تعريف عبد الله جاد الكريم[١] للتوهم.**

لقد حاول الدكتور جاد الكريم أن يتقدم خطوة باتجاه تحديد المفهوم، وإرساء الحدود بينه وبين المفاهيم الأخرى، فوضع له تعريفًا اصطلاحيًّا، هو: "تفسير تخيُّلي يضطر إليه النحاة والصرفيون، وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى في محاولة للتوفيق والانسجام بين ما قد يظن من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربية الفصيحة- والتي لا ريب في صحتها- وبين هذه القواعد النحويَّة والصرفية، ومحاولة تفسير مجيئها على هذا النظم". وشرح الباحث مراده من الألفاظ المذكورة في حده، فقوله: "تخيُّلي" يعني أن هذا التفسير أو التصور أو التوهُّم نابع من عقول النحاة والصرفيين الذين يعنون بهذا الأمر، وليس ذلك التفسير من معطيات التركيب اللغوي للنص الفصيح، وإن أسهم في ذلك. وفي قوله: "يضطر النحاة والصرفيون إلى استخدام هذا المنهج للتفسير والتوجيه"، وذلك في حالة عدم الحصول على غيره من التفسيرات سهلة المنال التي لا تحتاج إلى التأويل، ثم يتابع وصف صنيع هؤلاء النحاة بأنه جاء "انطلاقًا من حرصهم على سلامة قواعدهم النحويَّة، والعمل على اطّرادها، وتملك زمام التراكيب الفصيحة جميعها لا يشذ منها شيء، وفي سبيل ذلك كان النحاة يتكلفون الوهم"[٢].

(١) من مواليد قرية (النَّمسا)، (إسنا)، محافظة (قنا) بصعيد مصر (الأقصر حاليا) في١٩٧٢/٥/٥م، حصل على الدكتوراه في اللغة العربية (النحو والصرف والعروض) بتقدير (مرتبة الشرف الأولى) من كلية دار العلوم، جامعة القاهرة عام ٢٠٠٠م/١٤٢١هـ. وحصل علي درجة (أستاذ مساعد) من المجلس الأعلى للجامعات المصرية ٢٠٠٥/٧/٢٤م. وحصلت على درجة (أستاذ) من المجلس الأعلى للجامعات المصرية في ٢٠١٢/٨/١٤م، )موقع صحيفة اللغة العربية: www.arabiclanguageic.org/view_author.php?id=١٤٠٥، تاريخ الاطلاع ٢٠١٩\٩\٢٥).

(٢) الغامدي، مرجع سابق، د.ط،١/١٠.

لم يكن جاد الكريم من أولئك الذين رضوا بالحمل على التوهُّم بوصفه سمة من سمات اللغة، أو ظاهرة مسلَّمة بها، بالرغم من أنه أفرد له كتابا، بل كان ينظر إليه كبدعة من صنع النحاة وأفكارهم، وليس للعرب فيه من النصيب إلا القليل، وأنه كان الأحرى أن يلحقوا ذلك بأنفسهم كما أشار في خاتمة كتابه، بالرغم من ذلك فإن هذا التعريف الذي نَسب إليه لاقى قَبولًا واسعا؛ فاستخدمه كثير من الباحثين والدارسين الذين جاءوا من بعده، وهو ما عرضته الباحثة في الفصل الأول من هذا البحث لِما فيه من الدقة والوضوح. وترى الباحثة أنه ليس من المعيب وصف التوهُّم بأنه من صنع النحاة، لأن النحو بكل اصطلاحاته علم مستحدث لم تعرفه العرب الأوائل، فهي وسيلة من وسائل الإعراب التي قد يلجأ إليها، فإن كانت بعض الجمل التي لم تخرج عن القياس، قد تَعرب بأكثر من وجه، كما هو الحال في مسائل الخلاف، فكذلك ما شذ عن القياس احتاج النحاة فيه مَخرجا مقبولا لِفهم سبب الشذوذ بتوهُّم علة مأخوذة من القياس، لأن الخروج عن القياس نفسه لا يكون اعتباطًا، فالتوهُّم يُجيب عن السؤال التالي: لماذا خرج عن القياس على هذا النحو دون غيره؟ وإلا لجاز- مثلًا- الشذوذ بالنصب والجر أو الرفع في الشاهد الواحد دون تفريق.

ثانيا: تعريف راشد الجراري. التوهُّم: "هو تَخيُّل وجود ما يقتضي نَطقًا معيَّنًا، وجريان الكلام عليه، أو تخيل خلُوِ الموضع مما يقتضي ذلك"(١). وهو هنا يحد التعريف بنوعين من التوهُّم- أشرنا إليهما في الفصل السابق- وهو تَوهُّم وجود العامل، وتوهم غياب العامل. والفرق بين هذا التعريف والذي سبقه هو خلوه من عنصرين: الأول: الاضطرار، والثاني: التعبير بوجود وغياب العامل، بدل الاستعانة بالمعنى الذي هو أعم.

(١) راشد جراري، مرجع سابق، د. ط، ٧٦/١.

ثالثا: تعريف هدى السراء للتوهم: "هو تفسير تخيلي يلجأ إليها النحاة حفظًا لنظرية العامل من الفساد"(١)، وهذا التعريف قريب من تعريف الجراري الذي استند إلى نظرية العامل.

رابعا: تعريف سيد رزق الطويل للتوهُّم: "بأنه لون من التفسير لبعض الظواهر اللغوية التي تعجز أقيسة النحويين والصرفيين عن استيعابها، وإخضاعها لقواعدهم"(٢)، وهو تعريف جيد لكنه يحتاج لمزيد من التحديد.

ومما يلاحظ أن كثيرا من التعريفات السابقة لجأت إلى وصف التوهُّم بأنه "تفسير"، مما يدل على الارتباط بين المصطلح والتخريج النحوي للمتلقي أكثر منه وصفًا لحال المتكلم، وهذا يعيدنا إلى الاختلاف الشائع بين من يقول: إن التوهُّم هو من صنع النحاة، كما يرى د. جاد الكريم وبين من يراه ظاهرة في نفس المتكلم.

(١) الغامدي، مرجع سابق، ١/١٢.

(٢) الطويل، مرجع سابق، جامعة أم القرى، د. ط، ١/٧٢.

## المبحث الثاني: التوهُّم في الدراسات النحويَّة الحديثة:

في هذا المبحث ستعرض الباحثة ما تميزت به الدراسات النحويَّة الحديثة حول ظاهرة التوهُّم، وذلك من نواحي التصنيف، والمنهج، وكذلك الأنواع المدرجة ضمنها، وما تخللها من دراسات.

### أولا: تنوع الدراسات المستحدثة التي تناولت ظاهرة التوهُّم:

### ١- البحث في سبب وجود ظاهرة التوهُّم:

اعتنى المعاصرون بتفسير الأسباب التي أدَّت إلى وجود هذه الظاهرة، سواء من الناحية التي تتصل بطبيعة اللغة، أو من ناحية المصطلح، فأما التي تتصل بطبيعة اللغة فقد أرجعها بعضهم إلى التالي: طبيعة اللغة العربية، وغياب المقام الذي قيل فيه الكلام، وحدوث التصحيف والتحريف، وتعدد الروايات، وتعدد القراءات القرآنية، وطبيعة بناء الشعر(١).

ومن أسبابه كذلك تبرير الحركة الإعرابيَّة في المقام الأوَّل، إذ لا يوصف النصُّ بالشذوذ أو الغلط؛ لا سيما أنَّ النحو العربي مبني على نظرية العامل، وأسهم في ترسيخ هذا التقدير أنَّ العامل المتوهَّم صالح للدخول في الموضع المقدَّر، وربَّما يكثر دخوله، كما هي الحال في دخول الباء في خبر ليس وما، وعلى الرغم من أنَّ للمغايرة أثرا في تبرير الشواهد التي حملت على عطف التوهُّم، فإنَّ المعنى قد يسهم في تفسير ذلك، لا سيما من حيث توكيد المعطوف دون المعطوف عليه، كما أنَّ القياس الخاطئ وتقدير نيَّة الاستعمال يسهمان في تبرير عطف التوهُّم؛ لأنَّ القياس الخاطئ يراعى فيه المعنى المتوهَّم في ذهن المتكلّم(٢).

ولكن هذه الأسباب لم تقنع بعض الباحثين، وأخذوا يبحثون في طبيعة اللغة شيئا آخر يحملون عليه التوهُّم كظاهرة غير ما وضعه النحاة من نظرية العامل، فأما من ناحية المصطلح،

(١ ) انظر عبد الله أحمد جاد الكريم، التوهُّم عند النحاة، ط١، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠١م١/٨٧.

(٢) انظر: الفقراء، سيف الدين، العطف على التوهُّم بين أصالة القاعدة وغلو النحاة، مجلد١٣، د. م مجلة المنارة، ٢٠٠٦م١/٣٣٦.

فمنهم من يرى بأن الحمل على المعنى، وكذلك ما يحصل فيه من خلط بينه وبين الحمل على الموضع، ومفاهيم أخرى مشابهة، ما هو إلا وصف (العلّة) التي أدت إلى ما يوصف بأنه متوهَّم، أو لِنَقل: هو بيان الملابسات التي أدت إلى الاشتباه والتداخل بين نموذجين، أي أن سبب ورود الظاهرة في بعض النماذج هو الحرص على أداء المعنى وتجنب اللبس، أو اقتضاء تضمين لفظ أو تركيب معنى آخر، أو هيمنة ما يقتضيه الموضع الذي يحتمله اللفظ على الذهن، وهكذا فعلى هذا تكون النماذج التي نفر الدارسون من تخريجها على التوهُّم، واطمأنوا بدلًا من ذلك إلى جعلها تحت الحمل على المعنى أو الموضع أو التضمين أو تقارض اللفظين مثلًا، ليس هذا الحمل في حقيقة الأمر بديلًا من حملها على التوهُّم، بل هي كلها منه وعلتها ذلك الحمل، فتداخلت بهذا تسمية العلة والمعلول واضطربت المفاهيم(١).

وهناك من ربط بين التوهُّم وخواص في اللغة التي تتمثل في النظام الذهني. يرى الدكتور مُحَمَّد الغامدي أن طبيعة الدرس النحوي عند الأوائل كان يقوم في المقام الأول على تحليل النظام اللغوي وتفسيره، لا على التقعيد، ولابد من الإشارة إلى أن كثيرا مما قال فيه سيبويه: شبَّهوه بكذا، أو مثل قولهم كذا، أو ألحقوه بكذا، أو نووا كذا، يدخل ضمن نماذج التوهُّم، وكثير مما يسير على هذا المنحى.

فالعرب الأوائل اهتموا بما توهمه المتكلم، وما غلب في ذهنه وقت تكلمه، وهذا دليل على أن النحو عندهم لم يكن إلا من قبيل التحليل اللساني الدقيق للظاهرة اللغوية، ومن قبيل التأمل في النظام القائم في عقول الجماعة اللغوية، فهم لم يعنوا فقط بالتصويب والتخطئة.

ولهذا فإن التوهُّم برأيه ظاهرة لغوية ينبغي أن لا تَتناول في سياق غير سياق ما يقاس وما لا يقاس عليه، وإنما في سياق تحليل النظام الذهني، وتتبع مظاهر معرفة العربي لِلُغته، وبيان كيفيات تداخل الأقيسة اللغوية واشتراكها، من هنا يلزم النظر إلى مصطلح التوهُّم

(١) الغامدي، مرجع سابق، د. ط، ٣٤/١.

باعتباره مفهوما تحليليًّا أشبه ما يكون بالأداة التي يفسَّر بها الخروج عن القاعدة المطَّردة، لا أن يعدَّ المفهوم في ذاته مما يقاس أو لا يقاس عليه، فهو إذاً أحد المصطلحات المفسرة للنماذج الشاذة، وبيان أصل ما يقتضيه الوضع، أو ما كان ينبغي بالقياس العقلي المنطقي أن يكون عليه الكلام، إلى جانب غيره من الألفاظ المفسرة الأخرى، مثل: "الميل إلى الخفة"، أو "الاقتصاد اللغوي"، ونحو ذلك مما يفسر به، فهو من أكثر المفاهيم التحليليَّة والمصطلحات التفسيرية أهمية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق؛ لأنه يدل على ما قام في الذهن واستقر في النفس، فهو إذاً نافذة تطل منها على النظام الذهني، وبه تتحدد البنية المتصورة (العميقة) مقابل البنية المنجزة (السطحية) في حال عدم تطابق البنيتين[1].

وتميل الباحثة هنا إلى ما سعى الغامدي توصيفه في نظرته للظاهرة وهو أن التوهُّم علامة السليقة والتلقائية وعدم التكلف، أو التفكير المسبق في القوانين الذهنية التي يقتضيها قياس اللغة المتكلَّمة، وهو دليل ما يسمَّى ب"المعرفة اللغوية"، أي: معرفة المتكلّم لُغته من غير وعي بأقيستها المنطقية، ويقع فيها صاحب السليقة بعفوية ودون وعي، ويدركها الدارس المعنيّ بالتحليل اللغوي بتأمل ووعي. ولهذا فلا يضر العربي ولا يطعن في سليقته ولا ينقص قدر الثقة فيما روي عنه أن يوصف شيء من كلامه بالتداخل مع ما يقتضيه قياس شيء آخر، خاصة وأن ذلك الشيء المتوهم لا يخرج عن إطار الأقيسة الصحيحة، فلا يوصف من هذه الجهة أنه خطأ ومجانبة للصواب، بل على الغلط مع مراعاة التفرقة بين اللفظين كما سبقت الإشارة. لأن الوصف بالغلط إنما هو وصف للقياس المنطقي الذي جاء وجه الكلام عليه وكان يفترض أن يأتي على وجه آخر، أو أن يقتضيه على وجه قياس آخر، وليس وصفا للمتكلم أو لمدى معرفته اللغة وتمكُّنه منها، ولا حرج كذلك في وصف شيء من آي القرآن بأنه محمولٌ على المعنى أو التوهُّم بوصفه ظاهرة؛ لأن المصطلحات النحويَّة هي وضعية، أما الأثر اللغوي هو ما يجب أن يتحدث عنه من أراد نفي أو إثبات هذه الظاهرة، ووجودها في

(١) الغامدي، التوهُّم في آثار الدارسين، ٣٥/١.

القرآن لا يعني بأننا ننسب الوهم إلى المولى عز وجل؛ لأن القرآن إنما أُنزل بلسان قوم بما فيها من ظواهرها اللازمة بالضرورة(١).

وممن بحث في أسباب الظواهر اللغوية الخارجة عن القياس، الدكتور إبراهيم أنيس في كُتبه وبحوثه في مَجمع اللغة العربية، فقد بيَّن أن عملية القياس اللغوي تَصاحبنا في كل مراحل العمر، ونلجأ إليها في كثير من تجاربنا اللغوية، فهي تَشكل كثيرا من دَلالاتنا وصيغ كلماتنا، وهي بمثابة المسؤول الأول عن معظم ما يشيع بيننا مما نسميه بالأخطاء، فقدَ يشيع نطق جديد نتيجة قياس خاطئ قام به أحدهم ويصبح مألوفاً لدى كثيرين دون أن ينتبه عليه أحد، فهناك الكثيرَ من العبارات التي لا ندري كيف نشأت، ومن الصعب أن نعرف المسؤول الأول عن ذلك الخطأ، ويرى إبراهيم أنيس أن القياس الخاطئ- وهو أحد مصطلحات التعبير عن التوهُّم- سلاح ذو حدَّين، فبينما يبعد بعض الكلمات عن صيغتها المألوفة، يعمل في الوقت نفسه على الاطراد والانسجام بين كثير من أمور اللغة، وتهدف في غالب صورها إلى جعل الظواهر اللغوية أكثر اطرادا وانسجاما. هذه الفكرة عند إبراهيم أنيس سواء كانَت وليدةَ تفكيره أو أنه استقاها من الباحثين الغربيين، أثرت في فكر بعض من تحدث عن هذه الظاهرة مثل د. رمضان عبد التواب الذي أطلق ظاهرة سماها "الإسراف في المدنية"، و"الغلو في مراعاة الصحة" في وصف أنواع من التوهُّم أو القياس الخاطئ(٢).

(١) انظر الغامدي، المرجع السابق، ٣٣/١.

(٢) انظر الموسوي، القياس الخاطئ في اللغة العربية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ٢٢، العدد الرابع، ديسمبر، ٢٠١٥م، ٥/٢٢.

**٢- مصطلح البنية العميقة وما نتج عن الاهتمام بها:**

بعد اتساع الدراسات اللغوية بشكل عام، أخذ المعاصرون عن الغرب بعض المصطلحات ووظَّفوها في التعبير عن بعض الظواهر اللغوية في قوالب جديدة، ومصطلح البنية العميقة من مصطلحات علم اللغة الحديث، وقد استخدمه علماء اللغة في الجانب البلاغي(١)، ومنهم من داخل بينها وبين تأويلات نحوية منها التوهُّم.

"فيرث" كان واحداً من هؤلاء اللغويين الغربيين الذين ربطوا بين التحليل اللغوي والمعنى، ولكن سطوة المدرسة الشكلية الأمريكية- آنذاك- كانت تَحول دون ظهور عمق التحليل اللغوي وموضوعيته من حيث ارتباطه بالمعنى؛ سواء عند "فيرث" أو غيره من علماء اللغة، غير أن ذلك قد تحقق بعد ذلك في صورة نظرية علمية، هي النظرية التوليدية التحويلية TG grammar، وخاصة في تعاملها مع البنية العميقة للتراكيب النحويَّة حيث يتجلى المعنى الحقيقي لأي جملة، وقد ذاعت وانتشرت هذه النظرية بعد وفاة الدكتور السعران بسنوات قليلة(٢).

لقد قام الباحث عبد الله جاد الكريم، والذي قَدَّم لنا سابقًا تعريفًا اصطلاحيًّا اجتهاديًّا لمعنى التوهُّم النحوي، باعتبار التوهُّم من السِّمات التي تَختص بها البنية العميقة في التراكيب، يقول: "من سمات البنية العميقة صعوبة التحَديد، وأنها ليس لها شكل معنى أو صياغة واحدة، تعتمد على إعمال الفكر والحدس التخميني وذلك أن التوهُّم حالة نفسية يتصور فيها الإنسان تصورات قد تكون صالحة وقد تكون فاسدة، فهي تختلف باختلاف المتصور لها، وأنها تعتمد على المعنى أكثر من اللفظ"(٣).

(١) الزعبلاوي، صلاح الدين، دراسات في النحو، د. ط، د. م، اتحاد كتاب العرب، د. ت، د. ط، ١/ ٤٢٦.
(٢) السعران، محمود السعران، علم اللغة مقدما للقارئ العربي، ط٢، القاهرة، د. ن ١٩٩٧م، طبعة٢، ١١/١.
(٣) جاد الكريم، البنية العميقة ومكانتها عند النحاة العرب، شبكة الألوكة، ٥/١، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٨/٩م.

**٣- استخدام القياس الخاطئ:**

"يفرق في الدرس اللغوي بين ضربين من القياس، فثمَّة قياس المتكلم الذي يتمثل بالعمل الفردي الذهني الذي يصوغُ المتكلم الكلام بموجبه، وثَمَّة القياس الذي يعدَّ أصلاً من أصول الدرس اللغوي، والفرق بين هذين القياسين هو أن الأول لا يعدو أن يكون من تلك الضوابط التي يعيها أصحاب اللغة، ويختزنونها في أذهانهم، ثم يكبون وفقها عباراتهم وأقوالهم، وأما الآخر فهو ما صار يتخذ في دراسات المتأخرين من أصحاب الفقه واللغة، وهو يقوم على ظاهرة مجهولة على ظاهرة معروفة"(١).

بتلك النظرة يرى بعض المعاصرين ومنهم مُحَمَّد فلفل(٢) ظاهرة التوهُّم، وذلك أن القياس الخاطئ الذي أقرَّه علم اللغة الحديث في الغرب، هي ظاهرة مألوفة في تراثنا اللغوي سلوكًا ودرسا، وأنه هو ما عبَّر عنه اللغويون العرب بمصطلحات متعددة منها التوهُّم. ويستنتج أن "التوهُّم عندهم هو حالة نفسية تَلِمُّ بالشاعر أو التأثر في الخطاب، أو الإبداع حين يستغرق فيما هو فيه، وحينئذ تَسيطر عليه قوالب اللغة وأعرافها التركيبية التي يختزنها في ذهنه فيتوهم أنه يستعمل تركيبا، ويكون قد استعمل غيره، فيبني ما يليه من التراكيب على ما توهمه لا على ما استعمله، ويرى أن هذا هو ما قصده أبو حيان عندما قال في العطف على التوهُّم، أنه الكلام في هذا العطف في قالب، وتقديره في قالب"(٣).

إن الباحث فلفل وغيره ممن استخدموا لفظ القياس الخاطئ، لم يكن مقصودا منهم الإشارة إلى نوع من الخطأ واللحن، بل كلفظ يرادف التوهُّم في الاصطلاح، بينما ظهر ذات المصطلح عند معاصرين آخرين رافضين لمبدأ التوهُّم جَملةً وتفصيلًا، كما يذكر... يقول:

(١ ) مُحَمَّد عبدو فلفل، التوهُّم أو القياس اللغوي في الدرس العربي قديما وحديثا، العدد ٥٩، الأردن، مجلة مَجمع اللغة العربية الأردني، ٢٠٠٠م، ١/١٣٩.

(٢) أستاذ النحو والصرف، كلية الآداب، جامعة حماة (موقع الباحث العلمي: https://scholar.google.com/citations?user=LZrhq-sAAAAJ&hl=ar: تاريخ الاطلاع: ٢٥/٩/٢٠١٩).

(٣) المرجع السابق، ١/١٤١.

"القياس الخاطئ الذي عبرَّ عنه أئمة العربية بمصطلحات متعددة أشهرها وأكثرها استعمالاً: مصطلح الغلط والتوهُّم، وقد اختلفت مواقفهم تجاه ما نجم عن القياس الخاطئ، أو التوهُّم من الصيغ والتراكيب اللغوية، على أن الذي يطمئن إليه المرء أن ما أجازوه من هذه الصيغ والتراكيب نادر جِدًّا، وهو على ندرته غير مجمع على إجازته عندهم. أما المحدثون من اللغويين العرب، فقد أقرَّ جمهورهم بهذا المبدأ نظريًّا، وما أميل إليه هو أن التوهُّم أو القياس الخاطئ مبدأ علمي له أثره في المسيرة العملية للغة، ولكنه من وجهه نظر معيارية مبدأ غير صحيح"(١). وعموما فلعلَّ لفظ القياس الخاطئ الذي يميل إليه الدارسون لاقى قَبولًا سببه الوضوح في المصطلح، فكأنه يعرِف بنفسه، بأنه خطأ في القياس، ويعود بنا للنظر في القياس الذي جرى الخطأ فيه، كما أنه يوحي بعدم قياسيَّته، وفي ذات الوقت لا ينسب الخطأ للغة والتركيب بذاته، بل للقياس الذي هو عمل عقلي بشري، واعتمد مبدأ القياس، فهو قياس في غير محله.

إن استعمال المحدثين لمصطلح القياس الخاطئ له أصوله من القديم، فقد استعمل السيوطي عبارة الخطأ في القياس في المزهر، نقلًا عن شرح الفصيح لابن خالويه إذ جاء فيه: "كان الفراء يُجيز كسر النون في شتان تشبيها بستَّان وهو خطأ بالإجماع، فإن قيل: الفراء ثقة ولعله سمعه. فالجواب: إن كان الفراء قاله قياسا فقد أخطأ في القياس، وإن كان سمعه من عربي فإن الغلط لذلك العربي؛ لأنه خالف سائر العرب وأتى بلغة مرغوب عنها"(٢).

وممن وردت عنده هذه العبارة أيضا الحريري، إذ إن كتابه "درة الغواص" مليء بعبارة "يوهمون"، و"الخطأ في المقايسة" ونحوها. وقد وردت عبارة القياس الفاسد عند العكبري والأنباري والصاغاني وابن هشام، جاء في مغني اللبيب: قيل لبعضهم: ما فعل أبوكَ بحمارِه؟

(١) من آثار القياس الخاطئ في اللغة العربية، صحيفة الفداء، العدد ١٤٨٣٢، ٢٠١٤م، ١-٣.

(٢) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، د. ط، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، ٤٢٩/٢.

فقال: باعه، فقيل له: لم قلت باعه؟ قال: لم قلت: بحماره؟ فقال: أنا جررته بالباء، فقال: فلم تَجُرُّ باؤك وبائي لا تَجُرُّ؟ ومثله أن رجلًا قال لسمَّاك بالبصرة: بكم هذه السمكة؟ فقال: بدرهمان. فضحك الرجل. فقال السماك: أنت أحمق، سمعت سيبويه يقول: ثمنها درهمان. وابن هشام ذكر عبارة "القياس الفاسد" عند حديثه عن أمور يجب أن يحترز منها المبتدئ في صناعة الإعراب(١). ومما سبق يمكن القول بأن "القياس الخاطئ" الذي ذكره القدماء جاء من باب الوصف، واستخدمه المحدثون تقعيدا واصطلاحا.

**بروز مصطلح انجذاب الطبع:**

مال بعض المعاصرين إلى استخدام "انجذاب الطبع"، كمصطلح مرادف للتوهُّم، والأصل في هذه التسمية قصة جاءت في التراث العربي. فقد حكى أبو الفرج الأصبهاني ما وقع في شعر عمارة بن عقيل الخطفي، واعتراض أبي حاتم السجستاني عليه، فقال: "(أنشد عمارة قصيدة له، فقال فيها: الأرياح والأمطار، فقال له أبو حاتم السجستاني: هذا لا يجوز، وإنَّما هو الأرواح، فقال: لقد جذبني إليها طَبعي، فقال له أبو حاتم: قد اعترضه علمي، فقال: أما تسمع قولهم: رياح؟ فقال له أبو حاتم: هذا خلاف ذلك، قال: صدقت ورجع. ومثل هذا قول العرب في جمع (عيد): أعياد، فهو- عند بعض العلماء - على توهُّم أصالة الياء؛ لأنَّ (عيدًا) في الأصل: (عَوِدٌ)"(٢)، وهو من التوهُّم الصرفي الراجع إلى توهُّم أصالة الحرف.

استخدم هذه التسمية- من أوائل المحدثين من علماء المجامع- الشيخ عبد القادر المغربي، فبينما اقتصر على جمع النماذج التي تؤيد الاستناد إلى التوهُّم؛ لتجويز القياس على الألفاظ المتوهم فيها، واقتصر جهده على الناحية الصرفية، فكان يورد من الكلمات ما فيه

(١) الموسوي، محمد نوري الموسوي ونجلاء حميد مجيد، القياس الخاطئ في اللغة العربية، المجلد٢٢، العدد٤، د.م، مجلة العلوم الإنسانية، ٢٠١٥م، ٣/٢٢.

(٢) عبد الرزاق فرج الصاعدي، تداخل الأصول اللغوية وتداخله في بناء المعجم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢٠٠٢م، ٧٢٩/٢.

أصالة حرف زائد، فيصرف الكلمة كأن المزيد فيها أصليٌّ، وسماه: "انجذاب الطبع"، ولم يورد من المسائل التركيبية غير مسألة واحدة هي قولهم: اختار القوم زيدا، بمعنى: اختار من القوم زيدا، كما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ ﴾[1]، وذهب إلى مخالفة النحويين الذين يخرجون المثال والآية على نزع الخافض، مفضلًا عليه مراعاة قاعدة التوهُّم[2].

**ثانيا: غزارة التصنيف:**

لم يكن جميع المحدثين ممن تناولوا موضوع التوهُّم، قد خصَّصوا جزءا من بحوثهم لدراسة أنواعه ومباحثه، فأوائل المحدثين من علماء المجمع- كمحمد أمين- اقتصر بحثهم في النصوص على سبيل الاستدلال بالحمل على التوهُّم تخريجا يناسب الحكمة والقصد. وأما من ناحية التصنيف فقد كان الحموز أكثر من اعتنى بذلك في كتابه، ونتوقف هنا لمناقشة منهجه في ذلك[3].

من اللافت أن النصوص المتناقلة عن سيبويه ومن بعده في هذا الباب مع كثرتها، قد اجتهد جمهور الدارسين المحدثين أن يجدوا لأغلبها مخرجا يخرجه من القول فيه بالتوهُّم فقط، ويدرجه فيما يوحي بمسوغ له من القياس على نحو ما، ربما لعدم الاطمئنان إلى تخريج المسائل على محمل التوهُّم قولًا واحدا بإطلاق، لما فيه من إيحاء بالخطأ والغفلة، ولذلك أدرجت النماذج الواردة من هذا الباب في أبواب مختلفة باختلاف الباحثين، وتنوعت طُرق التصنيف بحسب درجة قبول الواحد منهم للمفهوم. كما اختلفت النماذج في الكثرة والقلة تبعا لسعة المفهوم عند عدد منهم وضيقه عند آخرين[4].

(١) الأعراف:١٥٥.

(٢ ) انظر الغامدي، التوهُّم في آثار الدارسين، د. ط، ١/١٣-١٤.

(٣) انظر الغامدي، المرجع السابق، ١/١٦.

(٤) الغامدي، المرجع السابق، ١/١٣.

أدرج الحموز- مثلاً- موضوع الحمل على التوهُّم في فصل سماه: الحمل على المعنى، وشمل الحمل على التوهُّم: التضمين، الحمل على الموضع، العوامل المعنوية، والحمل على الحكاية[١]، ويعود ذلك إلى تأثره بابن جني، حيث قال: "يعتبر الحمل على التوهُّم والتضمين من مسائل الحمل على المعنى عند ابن جني"[٢]، أما آراءه النحويَّة فكان يعرض جميع الأوجه الإعرابية الممكنة، فلا تخلو مسألة من وجهين للإعراب على الأقل من ضمنها التوهُّم، ولا يأخذ بالقول بالتوهُّم ما دامت هناك أوجه أخرى للإعراب، فحمل القرآن على الظاهر أولى من التأويل ما وجد عنه مندوحة.

إن الفصل بين التوهُّم والمفاهيم المشابهة له ظلَّ معضلة بارزة في الدراسات النحويَّة المعاصرة، فحتى أولئك الذين خرجوا لنا بمفهوم محدد للتوهم لم يسلموا من هذا الخلط، وإننا نجد عبد الله جاد الكريم- الذي سبق وأشرنا لتعريفه للتوهم- لم يفصل بينه وبين الحمل على المعنى في مواضع، وبين الحمل على الموضع في مواضع[٣].

وعلى نحو مختلف من التصنيف يظهر الشيخ مُحَمَّد علي النجار، وهو أحد علماء المجمع ليفرق بين مسارين للتوهُّم، فيرى أن التوهُّم إذا جاء عن العرب، وهو لا يصادم شيئا من مقررات العربية وقواعدها العامة- فقيل بقياسه. أما التوهُّم الذي يفضي إلى أمور مرفوضة في اللغة، إلى أمر غير مستحسن فيها فينبغي الحكم على آثاره بالشذوذ، وتضييق أصله فيما ورد عن العرب إذا كان التوهُّم نفسه على خلاف الأصل[٤].

وهناك نوع آخر من التصنيف سار عليه عبد الله جاد الكريم، وهو يعتمد على ذكر الأبواب النحويَّة التي تعود إليها النماذج المصنفة، فيذكر التوهُّم في باب العطف؛ لتشمل أنواع العطف المختلفة المجرورة والمرفوعة والمنصوبة من الأسماء والأفعال المعطوفة. ثم التوهُّم في

(١) الحموز، عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط٢، د. م، مكتبة الرشد، ١٩٨٤م، ١١٦٥/٢.

(٢) الحموز، المرجع السابق، ٢/ ١١٩٦.

(٣) انظر الغامدي، التوهُّم في آثار الدارسين، د. ط، ١٢/١.

(٤) ليلى السبعان، ظاهرة التوهُّم عند النحويين، مجلة البيان، العدد ٤٧٨، مايو ٢٠١٠م، ١٢/١.

باب التوكيد، والتوهُّم في باب النعت، وباب الفاعل، وباب المبتدأ، وباب الخبر، وباب جمع المذكر السالم، وباب المثنى، وباب كلا وكلتا، وباب جمع المؤنث السالم، وباب المفعول به، وباب المفعول المطلق، وباب الظرف، وباب الاستثناء، وباب المصدر، وباب الشرط، وباب التذكير والتأنيث، باب حروف الجر، وباب الإضافة، التوهُّم في نوع "ما"، التوهُّم في نوع "من"، التوهُّم في باب إهمال "لا"، التوهُّم في الممنوع من الصرف، التوهُّم في باب العدد(١). ولا يسعنا المقام في هذا البحث إلى عرض نماذجها بالتفصيل، وبهذا يصل عدد الأبواب التي تناولتها مشاهد التوهُّم أربعة وعشرين بابا. وهذا تصنيف جيِّد أيضا، وأقل ثقلاً من تصنيف الحموز، ولو قارنَّا بين التقسيمين، لوجدنا أن تقسيم الحموز قد يصل إلى إحدى وعشرين مسألة فقط لو أننا جمعنا أنواع العطف على التوهُّم في باب واحد، وبذلك تتقارب التصنيفات.

في المقابل ناقش قاسم الصالح ظاهرة الحمل على التوهُّم، وشمل تصنيفه في أبواب النحو الرئيسة، واستعمل حركات الإعراب المختلفة، فشمل المجرورات، والمنصوبات من الأسماء والأفعال، والمرفوعات، والمجزومات، والمركَّبات، والمفردات من الجمل والمصادر، وتضمَّن عشرة مسائل في الحمل على التوهُّم(٢). هذا النسق قريب من الذي قدَّمه جاد الكريم، ويبدو تفوق تقسيم جاد الكريم من حيث التنوع والشمول والاختصار.

وعلى نحو آخر تقدمت الباحثة هدى السراء خطوة للأمام عندما قسمت نماذج التوهُّم وشواهده تبعا لتقسيم التوهُّم إلى نحوي وصرفي. وقسمت التوهُّم النحوي دون الصرفي إلى: قياسي وغير قياسي. وحصرت الباحثة القياسي في مسألة انتصاب الفعل المضارع ب"أن" مضمرة وجوبا بعد واو المعية وفاء السببية، و"أو" التي بمعنى "إلى أن" أو "إلا أن"، والفعل

(١) الغامدي، مرجع سابق، ٢٩/١.

(٢ ) قاسم مُحَمَّد صالح، ظاهرة الحمل على التوهُّم في النحو، العدد ٧٤، الأردن، مجلة مَجمع اللغة الأردني، ٢٠٠٨م، د. ط،٤٨/١.

المضارع في هذه الحال في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيَّد أو متوهَّم من الكلام السابق، وهو رأي بعض البصريين وجعلت ما عدا هذه المسألة وتفريعاتها مسائل على التوهُّم غير القياسي(١). وتوافق الباحثة على أن حمل هذه المسألة بهذا التقسيم هي أولى من مسائل العطف على التوهُّم الست عشرة عند الحموز، وخاصة في المسائل التي لا تتعدد فيها الشواهد، إلا أن تحديد القياسي من غيره من الأمور التي يصعب الاتفاق عليها.

ومثال على ما أوردته من غير القياسي، ما جاء في تأويل سبع آيات قرآنية، من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾(٢)، بتأويل عطف "كالذي" على المعنى(٣)، أي: توهم في قوله تعالى قبل ذلك: { أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ }، أنه قيل: أرأيت كالذي حاج. وتشبه هذه المسألة عندها ما روى في كلام العرب بكثرة من العطف على المعنى(٤)، كقول الشاعر:

تقي نقي لم يكثر غنيمة بنهكة ذي قربى ولا بحقلد(٥)

وهذه المسألة أدرجها الحموز بشاهدها القرآني في موضع عطف اسم مجرور بخافض على آخر مجرور بخافض غير خافضه متوهَّم فيه الجر بالخافض نفسه، وهي المسألة العاشرة عنده من مسائل العطف على التوهُّم(٦).

وهناك تصنيف آخر ابتكره سيد مُحَمَّد رضا ويقوم على أساس العامل، وهو التوهُّم النحوي والتوهُّم المعنوي، فالنحوي هو الذي يقوم على وجود العامل أو غيابه، والمعنوي يعني

(١ ) انظر الغامدي، التوهُّم في آثار الدارسين، د. ط، ٢٢/١.

(٢) البقرة:٢٥٩.

(٣) ذكره ابن حيان في معرض حديثه عن الآية، انظر أبو حيان، البحر المحيط، ٦٣١/٢.

(٤) سبق تخريجه، ص:٥٢.

(٥ ) البيت لزهير بن أبي سلمى، انظر الشيباني، أبو عمرو إسحاق، كتاب الجيم، د. ط )الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٤م)، ٢٠١/١، وأبو الحجاج؛ يوسف بن سليمان، أشعار الشعراء الستة الجاهليين، طبعة آلية، المكتبة الشاملة )د. م، د. ن، د. ت)، ٥٦/١.

(٦) الغامدي، التوهُّم في آثار الدارسين، د. ط، ٢٢/١.

أن هناك معنى واحدا يمكن أن يؤدى بصورتين مختلفتين في اللفظ مما يغير الأثر الإعرابي، اختار المتكلم إحداهما وتلفظ بها، وتوهَّم إيصال المعنى بالشكل الآخر غير الملفوظ، فيراعي أثر تلك الصورة في الإعراب ويترك أثر ما تقتضي الصورة الملفوظة[١]. وقد سبق التفصيل فيها في الفصل الأول من هذا البحث، وقد ذكر هذا النوع راشد جراري عند تتبعه لمواضع التوهُّم التي عدَّها سيبويه، وسماه توهُّم وجود اللفظ والنطق به، وتوهُّم عدم وجوده[٢].

**وبناء على ما سبق يمكن أن نعدد أنواع التصنيف لمواضع لظاهرة التوهُّم عند المعاصرين إلى التالي:**

- تصنيف قائم على أساس الأحكام الإعرابية.
- تصنيف قائم على التبويب النحوي.
- تصنيف قائم على الاستحسان والشذوذ.
- تصنيف قائم على أساس العامل النحوي.

**مناقشة آراء القُدامى والمحدثين في هذه الظاهرة:**

**المبحث الأول: أوجه الاتفاق بين أقوال القدماء والمحدثين:**

بعد أن تناولت الباحثة نشأة مصطلح التوهُّم في النحو العربي، وتناول علماء النحو في التراث العربي له، وبعد المرور على هذه الظاهرة في الدراسات الحديثة، تبقى إشكالية الموازنة والتحليل لما تطرقت إليه الفصول السابقة، وذلك عن طريق المقارنة بين الأقوال من حيث القلق في مفهوم التوهُّم، ثم المقارنة بين العلماء من حيث تصنيف النماذج، ثم استخلاص مميزات وعيوب كل منها، ونبدأ بأوجه الاتفاق في النقاط التالية:

**أولا: تصوُّر المفهوم:** لقد تبين مما سبق تجلّي مفهوم التوهُّم عند كثير من القدماء، بالرغم من اختلاف المصطلحات التي استخدموها للدلالة عليه، ولعلَّ أكبر دليل على هذا

(١) ابن الرسول، ظاهرة التوهُّم في اللغة العربية، مجلة بحوث في اللغة العربية وآدابها، جامعة أصفهان، العدد التاسع، ١١/٩.
(٢) انظر راشد جراري، التوهُّم في كتاب سيبويه، د. ط، ٣٣/١.

التجلّي والوضوح عندهم عزوف الكثير منهم عن تعريفه وبيان حده، بالرغم من اهتمامهم بالاصطلاحات النحويَّة.

وكان لفظُ الغلط يتردَّد كثيرا عند القدماء مرادا منهم التوهُّم، والربط بين التوهُّم والغلط ليس بلازم، لأن من معاني التوهُّم اللغوية: التمثيل، والتخييل، والتشبيه، والظن، وجاء في لسان العرب: توهم الشيء تخيله وتمثله، كان في الوجود أو لم يكن، وتوهَّمت أي ظننت. إن استشهاد سيبويه ببيت زهير القائل:

بدا لي إني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جاءيا[١]

لم يقل به أحد أنه من قبيل اللحن، وكيف يسوغ تلحين أهل اللسان لا سيما زهير، واختلاف النحويين والباحثين فيما يعنيه سيبويه بالغلط، وقول ابن مالك الذي ذهب بتغليط سيبويه لزهير كلاَم غير مرضي منه عند معظم النحويين كما رده عليه ابن هشام[٢]. وكذلك أخذ المعاصرون برأي الفصل بين اللفظين "الغلط" و"التوهُّم"، ويكاد الباحث لا يجد من المعاصرين من ينسب إلى سيبويه أنه أراد من لفظ الغلط الخطأ، ونعني بهم من أقرَّ بوجود ظاهرة التوهُّم نحو الشيخ المغربي، ومحمود أمين وغيرهم. إنَّ ما جعل البعض من القدماء والمعاصرين يرفض القول على التوهُّم هو ذلك الجمع بينها وبين الخطأ، كما فعل المعاصر مُحَمَّد بهجت الأثري إذ قال: "إن السَّلِيقَة والقانون النفسي الذي يحكمها هو المرجع المعترف بأصالته وسلامته، وإليه يصار ويُحتكم في قضايا اللغة، وبه تتعين السلامة، كما يتعين الوهم الذي تورَّط فيه الخاطئون والواهمون"[٣]، وعلى غرار ما فعله ابن هشام في الرد على ابن مالك، قام المعاصرون يردون على من زعم بأن التوهُّم في النحو لا يأتي إلا على سبيل الغلط ولا يبنى عليه، كما فعل مُحَمَّد أمين فقال إن اللغويين استخدموا التوهُّم لتشبيه هذا بذاك،

(١) البصري، درة الغواص في أوهام الخواص، ط١، ٥٨/١، وابن الشجري، مختارات شعراء العرب، ط١، ١١/٢، ابن منظور، لسان العرب، ط٣، ٣٦٠/٦.

(٢) انظر الموسوي، القياس الخاطئ في اللغة العربية، د.ط، ٦/٢٢.

(٣ ) الأثري، مزاعم بناء اللغة على التوهُّم، بحث ألقي في مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٦، ٣٣/١.

وليس له في أصله اللغوي صلة لمعنى الغلط، كما أنه مصطلح نَحوي باكر متأصل ليس من مقولات الخالفين[١].

ومن ذلك نستنتج أن مبدأ اتفاق النحويّين الذين بنوا على التوهُّم- على اختلاف أقوالهم وتعريفاتهم وتصنيفاتهم- كان ارتكازه الأوَل في الفصل بين معنى التوهُّم ومعنى الخطأ الذي وقع فيه كثير ممن سبقهم.

**ثانيا: تشابه الأمثلة والشواهد:**

إن شواهد الحمل على التوهُّم عند قدماء النحويّين كما عرضنا خلال البحث كانت منثورة في ثنايا كُتبهم، وقد شملت الآيات القرآنية والَشواهد الشعرية، وقد اشتركت هذه النماذج مع شواهد المحدثين، فنصوص التراث تنقل عبر العصور، لذا فتكاد الشواهد تكون كما هي، مع اختلاف عددها من نَحوي لآخر حسب ما تقتضيه أغراض دراسته.

أما تصنيفها من حيث النوع فقد تفاوت كثيرا بين القدماء والمحدثين، واتفق القدماء والمحدثون في تسمية نوع واحد منه ألا وهو العطف على التوهُّم.

**الاتفاق في عدم قياسيته:**

إن معظم العلماء القدماء والمحدثين خلصوا إلى أن التوهُّم لا يقاس عليه، فأذكر من أقوالهم ما ذكره أبو حيان من أن العطف على التوهُّم لا ينقاس فلا يحمل عليه القرآن ما وجدت مندوحة عنه[٢]، وذكر مثل ذلك الرأي السمين الحلبي[٣]، وابن عطية وغيرهم ممن وافقهم. وعلى هذا سارت أقوال المحدثين، فمن أقوالهم في ذلك قول عباس حسن: "فإن قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء إليه وجب أن نقتصر عليه في الوارد، ونحصر

(١) انظر مُحَمَّد شوقي أمين، تحقيق معنى بناء اللغة على التوهُّم، مجلة جامعة الدول العربية، المجمع العلمي العربي، أبريل ١٩٧٧، العدد ٢/٣٦٢-٣٦٣.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط، د. ط، ٥/٦٣٣.

(٣) الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، د.ط،٤/٤٤.

أمره في المسموع من تلك الأساليب، دون أن نتوسع فيها بالمحاكاة والقياس، إذ لا ضرورة تَلجئنا إلى محاكاته"[١].

إلا أن مسائل خلافية كهذه لا تخلوا من الآراء المفردة، فقد قبل القياس من هدى السرَّاء التي جعلت أنواعا من التوهُّم تدخل في القياس[٢]، وكذلك الحموز الذي عدَّ كل ما جاء في القرآن من أنواع الحمل على المعنى يَمكن أن يقاس عليه[٣]. ولم أعثر على حالات مشابهة في حدود اطلاعاتي المتواضعة في مصادر هذا البحث.

(١) عباس حسن، النحو الوافي، الطبعة الخامسة عشر، د.م، دار المعارف، ١٤٩٨هـ، ط١٥، ٦١٠/١.

(٢) الغامدي، التوهُّم في آثار الدارسين، د. ط، ٢١/١.

(٣) انظر الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط٢، ٣٣٧/٢.

## المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بين أقوال القدماء والمحدثين:

### الخلاف في مراعاة التصنيف:

لقد تميزت الدراسات المعاصرة التي تناولت موضوع التوهُّم بمراعاة تصنيف نماذجه، وقد تباينت طُرق التصنيف كما أشرنا في الفصل السابق، فمنهم من راعى ترتيب الأبواب النحويَّة، ومنهم من راعى العلامات الإعرابية، ومنهم من اعتمد على وجود وغياب العامل، ومنهم من جمع النماذج المشابهة بتصنيفات محددة، وكل ذلك مما سهل على الدارس تتبع الشواهد والبحث عن مواضع الخلاف. بينما لم يفرد معظم القدماء أبوابا خاصة للحمل على التوهُّم، وتناثرت شواهدهم في أبواب النحو المختلفة، ولعلَّ أوضح الأمثلة على ذلك أنه قد ورد عن سيبويه من الشواهد التي ضمَّت نصوصا من شعر العرب ونثرهم، كما أن الشرط الذي صرَّح به ابن هشام وهو كثرة الاستعمال كان قد ألمح إليه سيبويه وأضمره، كل ذلك كان ضمنا في الكتاب في مواضع مختلفة.

وأجد المعاصر مُحَمَّد جراري قد فصَّل في كتابه تلك المواضع التي ذكرها سيبويه، فوجد أن أكثرها كان في باب عطف النسق، وكلها في الغالب مبنية على الكثير المستعمل[1].

ولعلَّ أبرز القدماء الذين عنونوا لهذه الظاهرة ابن جني، حيث ذكر في خصائصه بابا سماه: "في أغلاط العرب"، قال فيه: "إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد"[2]. ذكر فيه أنماطًا من الغلط في الألفاظ التي جاءت عن العرب في تصريف الكلمات، وعلَّل سبب دخول هذا الغلط في التشبيه لكل واحد منها، من ذلك- مثلاً- همزهم مصائب. يقول: "هو غلط منهم، وذلك أنهم شبهوا مصيبة بصحيفة"، وهذا الغلط ذكره كذلك سيبويه، وقد رأينا أن الغلط من الألفاظ التي دخلت

(١) انظر راشد جراري، كتاب التوهُّم عند سيبويه، د. ط، ٣٦/١.

(٢) ابن جني، الخصائص، ط٤، ٢٦٧/٣.

كثيرا في نماذج الحمل على التوهُّم، لكن الغلط الذي عنونَ له ابن جني في كتابه لم يتطرق للمسائل النحويَّة، ربما لأن مفهوم الغلط كما يظهر من الأمثلة يقتصر على ما جاء في الكلمات لا التراكيب.

لم يقف الأمر عند ذلك الباب فحسب، بل إن ابن جني أيضا عنونَ لباب آخر سماه "الحمل على المعنى"، وهذا هو نظير مصطلح التوهُّم كما سبق، والغريب أن لفظ "التوهُّم" لم يعثر عليه في كتب ابن جني، مما يعني أنه آثر مصطلح الحمل على المعنى، ووصفه بأنه غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآنُ وفصيح الكلام منثورا ومنظوما. وذكر منها أكثر من خمسة أنواع(١).

**الخلاف في الميل إلى التقعيد:**

يتبين للدارس بعد أن يرى جهود المعاصرين الذين عنوا بتصنيف نماذج التوهُّم، شيء من المبالغة لدى البعض في تحديد القواعد، أو مبالغة آخرين من الرافضين في الهجوم على هذه الظاهرة ووصفها بالعار والشناعة.

"وتدل عناية أوائل أئمة النحو بما توهمه المتكلم، وما غلب على ذهنه وقت تكلمه أبلغ دلالة على أن النحو على أيدي علمائه الأوائل لم يكن إلا من قبيل التحليل اللساني الدقيق للظاهرة اللغوية، ومن قبيل التأمل في النظام القائم في عقول الجماعة اللغوية، لا أنهم عنوا فقط بالتصويب والتخطئة، أو بمجرد تعليم اللغة لغير الناطقين بها، وصيانة اللسان من اللحن والخطأ، من هنا يتضح خطأ الظن أن النحاة صنعوا أقيستهم وقواعدهم سلفا ثم فوجئوا بخروج النماذج اللغوية الفصيحة عنها، فتمحَّلوا التخريج على التوهُّم، كما تمحَّلوا التخريج على غيره، وادعوه ادعاء لتطرد مقاييسهم، أو أن التوهُّم اختُرع اختراعا للمحافظة على القول

(١) انظر ابن جني، أبو الفتح؛ عثمان الموصلي، الخصائص، ط٤، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت)، ٤١٣/٢.

بالعامل، كما يشيع بين كثير منهم، ويتضح أيضا زلَل من ينحو نحو التفتيش عن وجه قياسيٍ لِكُلِ شاذ ولكل ما قيل إن فيه توهُّما بوجه ما[١].

ولعلَّ هذا الميل إلى إيجاد الأقيسة لكل الظواهر اللغوية عند بعض المعاصرين يعود إلى الاتجاهات الجديدة التي تدعو إلى تيسير النحو العربي، فمن المحدثين وأبرزهم إبراهيم أنيس ومهدي الخزومي وتمام حسن، ظهر من تبنى فكرة تخليص النحو من الصعوبة والتعقيد، فبرزت دعوات في ضوء المنهج اللساني الغربي أهمها المنهج الوصفي. فالاتجاه الوصفي يدعو إلى إعادة دراسة اللغة بعيدا عن المنهج التقليدي الذي بنيت نتائجه من منطلقات فلسفية، فكانت حسب زعمهم بعيدة عن واقع اللغة، مما أدى إلى تقعيده[٢].

**الخلاف في تخريج بعض النماذج:**

لا يخلو الدرس النحوي من مسائل الخلاف التي قد تكون بين المدارس النحويَّة، أو الآراء المفردة في العديد من المسائل، والتوهُّم حاله كحال العديد من المسائل الخلافية، فقد يتفق عالمان على القول بالتوهُّم من حيث المبدأ، ويختلفان في نسبته لشاهد دون آخر. وفيما يلي ستسرد الباحثة عدة تحليلات في الشاهد الواحد مع أقوال القدماء وأحد المعاصرين.

المثال الأول: في إتباع المنصوب بالمجرور، وشاهده قول امرئ القيس:

فظلَّ طهاةُ اللَّحمِ ما بين مُنْضِجٍ صفيف شواءٍ أو قديرٍ معجلِ[٣]

(١) الغامدي، التوهُّم في آثار الدارسين، د. ط، ٣٥/١.

(٢) عبداوي، أسماء عبداوي، تيسير النحو العربي في ضوء الاتجاه اللساني الوصفي، د. ط، د. م، جامعة الحاج الخضر، د. ت، د. ط، ٥٣/١.

(٣) انظر القرشي، جمهرة أشعار العرب، د.ط، ١٤١/١، والفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط٤، مادة صفف، ١٣٨٧/٤.

أما القدماء: فقد أجازه البغداديون، والقدير: المطبوخ في القدر، وهو عندهم عطف على صفيف، وخرج على أن الأصل: أو طابخ قدير، ثم حذف المضاف، وأبقي جر المضاف إليه، كقراءة بعضهم: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[(١)] بالخفض، أو أنه عطف على صفيف، ولكن خفض على الجوار أو على توهم أن الصفيف مجرور[(٢)].

وفي شرح الأشموني: "قدير": اسم معطوف على "صفيف" المنصوب على توهُّم جرِه على الإضافة[(٣)].

واستشهد بها بعض المفسرين، يقول السمين الحلبي في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، مثال ذلك قول امرئ القيس فإنهم جعلوه من العطف على التوهُّم، وذلك: أنه توهم أنه أضاف (منضج) إلى (صفيف)، وهو لو أضافه إليه لجره، فعطف (قدير) على (صفيف) بالجر توهما لجره بالإضافة"[(٤)].

واختلفت أوجه الإعراب حول هذا البيت إلى أربعة:

الأول: جر "قدير" على توهُّم إضافة اسم الفاعل "منضج" إلى معموله "صفيف"، وهو مذهب ابن مالك والسلسيلي، وأجازه ابن هشام الأنصاري وابن عصفور.

الثاني: جر "قدير" حملًا على موضع "صفيف"، وهو مذهب الكوفيين، والبغداديين، ووافقهم عليه السيوطي.

الثالث: جر "قدير" حملًا على الجوار، ل"شواء"، ذكره ابن هشام الأنصاري.

(١) الأنفال:٦٧.

(٢) ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب في كتب الأعاريب، ط٦، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م)، ٦٠٠/١.

(٣) الأشموني، علي بن مُحَمَّد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، ٣٨٠/٢.

(٤) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، د. ط، ٣٤٦/١٠.

الرابع: جر " قدير" على تقدير: حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: "أو طابخٍ قديرا"، وهو مذهب ابن عصفور والمغاربة.

أما المعاصرون، فقد ذكر قاسم الصالح- في معرض حديثه عن هذه الأوجه- ترجيحه للحمل على التوهُّم، وتعليله لذلك: "هذه المذاهب الأربعة متفاوتةٌ في كونها وجوها صالحةً للإعراب، وأعتقد أنَّ المذهب الأول: "الحمل على توهم الإضافة" أَوجهها؛ لأنَّ "الحمل على الموضع" الذي ذهب إليه الكوفيون والبغداديون لا يكون في هذه المسألة إلا على توهم الإضافة، فإذا افترضنا عطف "قدير" بالجر على موضع "صفيف"، فإنَّ "صفيفًا" لا يكون بموضع الجر إلا إذا توهَّمنا إضافته إلى اسم الفاعل "منضج".

أمَّا الحمل على الجوار، الذي ذكره ابن هشام، في هذه المسألة فقد أنكره في موضع آخر: (القاعدة الثانية: أنَّ الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره). وأمَّا حذف المضاف، وإقامةَ المضاف إليه مقامه، وهو مذهب المغاربة، وابن عصفور، وذلك على تقدير: "أو طابخٍ قديرا"، فإنَّ "قديرا" سيكون معطوفًا على اسم الفاعل "منضج"، وليس على "صفيف"، لأن التقدير سيكون: "ما بين منضج... أو طابخ قديرا"، فالمضافَ المحذوفَ "طابخ" معطوف على اسم الفاعل "منضجٍ "، والمضاف إليه " قدير"، الذي حلَّ محل المضاف المحذوف، سيكون بهذه الحالة معطوفًا على اسم الفاعل، وليس على معموله، ولا يعطف "القدر"، على "منضج" من حيث المعنى إلا على سبيل المجاز؛ لأن القدر لا يطبخ، وإنما يطبخُ اللَّحم الذي في القدر، وكذلك فإن الفاصل بين المعطوف والمعطوف عليه طويل[1]. ولهذا يميل إلى المذهب الأول، في الحمل على توهم الإضافة، وهو مذهب ابن مالك.

المثال الثاني: نصب التابع بعد غير على الاستثناء، في قول ابن الأيهم التغلبي:

(١) قاسم صالح، ظاهرة الحمل على التوهُّم في النحو، د. ط، ١/٩٥-٩٦.

**لـــيس بيـــني وبـــين قـــيس عتـــاب غير طعن الكلى، وضرب الرقاب**[١]

ذكر إعراب هذا الشاهد من القدماء: سيبويه فهو ينسب البيت بالنصب إلى لغة أهل الحجاز، أي نصب (ضرب) وذلك لأن الآخر ليس من النوعِ الأول، وذلك قولك: ما فيهاِ أحد إلا حمارا، جاءوا به على معنى: ولكن حمارا، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى ولكن، وعمِل فيه ما قبله كعمل العشرَين في الدرهم[٢].

وهذا النوع من الاستثناء ما عبر عنه النحاة بالاستثناء المنقطع، واستشهد بالبيت الإمام الطبري في نصب "الظن" في قوله تعالى: ﴿لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾[٣]، والأماني من غير نوع الكتاب، كما قال ربنا جل ثناؤه: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[٤]، والظن من العلم بمعزل، وكما قال: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾﴾[٥].

أما المعاصرون: فقد ذكر عباس حسن أن النحاة يسمُّون الضبط الناشئ من التخيل السالف: "الإعراب على التوهُّم"، أو "على المحل"، وهو مقصور في باب الاستثناء على المستثنى "بغير"، وأخواتها الأسماء، ولا يجوز في غيرها، ومع جوازه المشار إليه يحسن البعد عنه، وعن التوهُّمِ عامة حرصا على أهم خصائص اللغة، وتمسكًا بسلامة البيان[٦]. فعباس حسن يبدي تحفُّظًا كبيرا في الأخذ بالتوهُّم خوفًا على سلامة اللغة، ولكنه لم يَجِد حرجا من قَبوله في العطف من هذا النوع دون غيره، وقبل تخريج الشاهد على الإعراب عَلى التوهُّم. أما عدم قياسيته فهو رأي يشارك الغالبية من القدماء والمعاصرين.

المثال الثالث: نماذج من القرآن الكريم:

(١) انظر ابن عبد ربه، العقد الفريد، ط١، ٦٣/٤، والراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، ط١، ١٧٩/٢.

(٢) انظر سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، الكتاب، ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م، ٣١٩،٣٢٣/٢ ٩.

(٣) البقرة:٧٨.

(٤) النساء:١٥٧.

(٥) الليل:٢٠.

(٦) عباس حسن، النحو الوافي، ط ١٥، ٣٤٨/٢.

١ – قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾[١].

أما قدماء المفسرين فقد ذكره الزمخشري مشبها العطف في الآية بالبيت الشهير في هذا الباب:

لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً... وَلَا نَاعِبٍ...[٢]

يقول: "وَقَرَئَ يعقَوب بالنصب[٣]، كأنه قيل: ووهبنا لها إسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب"[٤]

وذكر أبو حيان رأي الزمخشري، معلقًا بأن التوهُّم لا ينقاس، ثم رجَّح وجها، فالأظهر عنده أن ينتصب يعقوب بإضمار فعل تقديره: ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب[٥]. وأبو حيان ممن نقل عنهم الإعراب بالعطف على التوهُّم في آيات أخرى منها قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾، مع اقتصاره على ما سمع إلا أن وجدت عنه مندوحة، حيث قال فيها: "والعطف على التوهُّم لابد أن يكون المعنى متحدًا في المعطوف والمعطوف عليه. ألا ترى إلى قوله: فأصدق وأكن، كيف اتحد المعنى من حيث الصلاحية لجواب التحضيض[٦]؟

(١) هود: ٧١.

(٢) البصري، درر الغواص في أوهام الخواص، د.ط، ٥٨/١، والمبرد، الكامل في اللغة والأدب، ط٣، ٣٠٥/١.

(٣) قراءة حمزة، وابن عامر، وحفص. انظر الأزهري، مُحَمَّد بن أحمد، معاني القراءات، د. ط (مركز بحوث جامعة الملك سعود، السعودية، ١٩٩١م )، ٤٦/٢، ونجم الدين، عبد الله بن عبد المؤمن، الكنز في القراءات العشر، ط١ )مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٤م )، ٥٠٨/٢.

(٤) الزمخشري، الكشاف في حقائق التنزيل، ط٣، ٤١١/٢.

(٥) انظر أبو حيان، البحر المحيط، د. ط، ١٨٣/٦.

(٦) أبو حيان، البحر المحيط، ١٦٨/٣.

والزجاج ذكر الآية بالنصب حملًا على الموضع[١]، وكذلك الفراء جعله من العطف على المحل[٢].

أما المعاصرون فقد ذكر هذه الآية في كتب الإعراب القرآني عبد الخالق عضيمة في باب سمَّاه العطف على التوهُّم، دون أن يعلق عليه[٣]. وذكر في هذا الباب أربع آيات لم يرجح القول في أي منها.

٢- العطف على فعل متوهَّم يدل عليه الكلام، في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾[٤].

أما القدماء، فقد جاء في تفسيرهم لقوله: "فيتعلمون" أوجه منها العطف على التوهُّم، وهي: "أن يكون معطوفًا على "يعلمون الناس السّحر" وهو قول الفراء"[٥]، أو "أن يكون في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف. نقل عن سيبويه أن قوله: فيتعلمون، هو على إضمارهم، أي فهم يتعلمون، فتكون جملة ابتدائية معطوفة على ما قبلها عطف الجمل[٦]، أو أن يكون معطوفًا على معنى يدل عليه الكلام، أي: فيأتون فيتعلمون، فيكون من باب التوهُّم، وهو وجه ذكره الزجاج وحسَّنه"[٧].

وهناك من يرى أن الضمير في {فيتعلمون} عائدٌ على أحد حملًا على المعنى، وعطف المثبت على المنفي محمول على أن قوله: {وما يعلمان} منفي لفظًا، موجب معنى، لأن المعنى يعلمان السحر بعد قولهما: {إنما نحن فتنة}، وهذا الوجه اختاره الزجاج فقال: "والأجود في هذا

(١) انظر الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، ط١، ٦٢/٣.

(٢) انظر الفراء، معاني القرآن، ط١، ٢٢/٢.

(٣) عضيمة، مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د.ط، القاهرة، دار الحديث، د.ت.، ٣/ ٥١٩.

(٤) البقرة: ١٠٢.

(٥) انظر الفراء، معاني القرآن، ط١، ١٨٥/١.

(٦) أبو حيان، مرجع سابق، ٥٣١/١.

(٧) انظر الزجاج، أبو إسحاق الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، ط١، (بيروت: عالم الكتب،١٩٨٨م)، ١٨٥/١.

أن يكون عطفاً على يعلمان فيتعلمون، واستغنى عن ذكر يعلمان بما في الكلام من الدليل عليه"[١]، وذكر أبو حيَّان أوجه إعرابه ورجَّح الحمل على المعنى: "وتلخص في هذا العطف: أنه عطف على محذوف تقديره: فيأبون فيتعلمون، أو يعلمان فيتعلمون، أي: على مثبت، أو يتعلمون خبر مبتدأ محذوف، أي فهم يتعلمون عطف جملة اسمية على فعلية، أو معطوفاً على يعلمون الناس، أو معطوفاً على كفروا، أو على يعلمان المنفية؛ لكونها موجبة في المعنى. فتلك أقوال ستة، أقربها إلى اللفظ هذا القول الأخير"[٢].

أما من المعاصرين فقد ذكر الحموز الآية وصنَّفها ضمن أنواع التوهُّم، ويرجح الحموز القول بالتوهُّم في هذه المسألة[٣]، ويراها الأقرب عنده، مع أنه كان يكثر من تجنب القول بالتوهُّم في معظم مسائل هذا الباب، بالرغم من كثرتها عنده، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[٤]، فقد حملها الزمخشري على التوهُّم، أي: "من نفس واحدة أنشأها أو ابتدأها، وخلق منها زوجها، وإنما حذف لدلالة المعنى عليه"[٥]، والأظهر عند الحموز إجازة العطف من غير تأويل التوهُّم؛ أخذاً برأي أبي حيَّان في أنه لا حاجة إلى تكلف هذا الوجه مع مساغ جواز عطفه على (خلقكم)؛ لأن الواو لا تفيد الترتيب[٦]. ويرى الحموز أن كثيرا من النحويين أغفلوا مسائل العطف على التوهُّم، لأن استقصاءهم لما في القرآن لم يكن شاملاً، مكتفين بتدوين شواهد اهتدى إليها بعضهم[٧].

(١) الزجاج، المرجع السابق، ١/١٨٥.
(٢) أبو حيان، البحر المحيط، د. ط، ١/٥٢٣.
(٣) انظر الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط٢، ٢/١١٩٥.
(٤) النساء:١.
(٥) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط٣، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ، ١/٤٦١.
(٦) انظر الحموز، مرجع سابق، ٢/١١٩٩.
(٧) انظر الحموز، مرجع سابق، ٢/١١٩١.

٣- قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ﴾[١].

يقول سيبويه في علّة نصب الشمس في هذه الآية أنه حين قال: "جاعل الليل"، فقد علم القارئُ أنّه على معنى جعل، "فصار كأنَّه قال: وجعل الليل سكَنا"، وحمل الثاني على المَعنى[٢]. وكذلك حملها ابن هشام على المعنى، فنصب: "الشمس" عنده بإضمار جعل لا غير؛ إلا إن قدر: "جاعل" على حكاية الحال[٣].

وقال العكبري: "وسكنا مفعول: جاعل إذا لم تعرفه، وإن عرفته كان منصوبا بفعل محذوف، أي: جعله سكنا"، أي: أن الإضافة إذا لم تكن محضة فاسم الفاعل عامل يفيد الحال، و(سكنا) مفعول لاسم الفاعل. وإذا كانت محضة فاسم الفاعل ملغى يفيد المضي و(سكنا) مفعول لفعل محذوف. وهنا محل الخلاف، فالكسائي قد ذهب إلى أن نصب (سكنا) مع دلالة اسم الفاعل على المضي، خلافًا للبصريين الذين اشترطوا لعمل اسم الفاعل أن يدل على الحال أو الاستقبال، دون الماضي، فإذا دل على المضي فقد ألغي عمله، وهذا ما قادهم إلى أن يقدروا فِعلًا محذوفًا ينصبون به (سكنا) على المفعولية، بعد أن ألغوا اسم الفاعل حين قدَّروا فيه معنى المضي[٤].

ويعلق عليها من المعاصرين سيد رضا، ويرى وجود الانفصال والتغاير بين الآية الكريمة ونحو ليس زيد قائما ولا قاعد، فأوجد لهذا التوهُّم نوعا جديدا سماه التوهُّم المعنوي، ومرجع هذا التوهُّم هو أن الإعراب الذي ليس له عامل في الظاهر ويحتاج إلى عامل مقدر[٥].

(١) الأنعام:٩٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ط٣، ٣٥٦/١.

(٣) ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، د. ط، (د.م: دار الفكر للطباعة والنشر، د. ت)، د. ط، ١٩٤/٣.

(٤) الزعبلاوي، دراسات في النحو، د. ط، ٢٤٦/١.

(٥) انظر سيد رضا، ظاهرة التوهُّم في اللغة العربية، د. ط، ٨/١.

ومن خلال تتبُّع نماذج كثير من المعاصرين فقد لُوحظ أن كثيرا من الذين أنكروا مفهوم التوهُّم، يعترفون بكثرة نماذجها مثل عبد الله جاد الكريم، الذي أوجد لها تصنيفًا بالرغم من إنكاره لها، ونجد أن الظاهرة أقرها القدماء، وتحرَّج من القول بها المتأخرون، وزاد في درجة إنكارها والخوف من إثباتها المعاصرون، وذلك يظهر فيما يتعلق بالدراسات القرآنية المعاصرة كما مر علينا عند الدكتور عبد الخالق عضيمة حين لم يسترسل في موسوعته الضخمة لمواضع التوهُّم إلا بذكر آيات أربع.

وربما لو حرر المفهوم مما شابه من شبهة الجهل وعدم المعرفة والبعد عن الحكمة لربما اعترف بالظاهرة أولا، ثم لم يخلط بعد ذلك بين تسمية الظاهرة وعلة وجودها، وما كان لينحى نحو تبرئة اللغة العربية والقرآن الكريم منها، ثم لربما فهم المعاصرون بصورة أعمق وأدق طبيعة الدرس النحوي في التراث العربي[1].

(١) انظر الغامدي، التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. ط، ٥١/١.

## الخاتمة

لقد خلصت الباحثة بعد هذا العمل الذي سعَى إلى حل إشكالية تتمثل في المقارنة بين ما ذهب إليه المتقدمون والمتأخرون الذين أقروا بوجود ظاهرة التوهُّم فيً النحو العربي، وإيجاد أوجه الاتفاق والاختلاف في أقوالهم ومذاهبهم التي نهجوها في دراساتهم- إلى نتائج هي:

١. تعددت المصطلحات التي استخدمها المعاصرون في التعبير عن التوهُّم، فهناك فريق آثر مصطلحا له أصل في التراث النحوي، مثل: انجذاب الطبع، وفريق ابتكر مصطلحات أخرى مستفيدا من الدراسات اللغوية الغربية لشرح المفهوم، نحو مصطلح البنية العميقة.

٢. عني أغلب المعاصرين بتقديم معنى التوهُّم في حديثهم عنه، غير أن المقارنة بين عامة الدراسات توضح أن المفهوم لم يعن بحده اصطلاحيًّا، إلا القليل منها هي التي سعت إلى ضبط مفهوم محكم للتوهُّم، ومن أبرز المعاصرين الذين قبلوا بوجوده عبد القادر مغربي، ومُحَمَّد شوقي أمين، والسيد رزق الطويل، وراشد جراري، وعبد الفتاح الحموز.

٣. اتفق القائلون بالإعراب على التوهُّم من القدماء والمحدثين على الفصل بين معنى التوهُّم ومعنى الخطأ، وردُّوا على من زعم بأن التوهُّم في النحو لا يأتي إلا على سبيل الغلط ولا يبنى عليه، وأجمعوا على نوع منه سمي بالعطف على التوهُّم.

٤. يميل معظم القائلين بالتوهُّم من القدماء والمعاصرين إلى عدم جواز القياس في مسائل التوهُّم.

٥. اختلفت تصنيفات النحويين لمسائل التوهُّم، باختلاف مناهجهم فتعددت طُرق التصنيف لمواضع وقوع التوهُّم عند المعَاصرين إلى التالي:

أ- تصنيف قائم على أساس الأحكام الإعرابية.

ب- تصنيف قائم على التبويب النحوي.

ت- تصنيف قائم على الاستحسان والشذوذ.

ث- تصنيف قائم على أساس العامل النحوي.

٦. اختلفت الدراسات النحويَّة القديمة عن الحديثة في ميلها إلى مزيد من التقعيد في النماذج، وذلك يعود إلى الاتجاهات الجديدة التي تدعو إلى تيسير النحوً العربي، واتسم بعضها بالمبالغة في ذلك.

٧. اتسمت نماذج كثير من المعاصرين في تحليل ظاهرة التوهُّم بالاضطراب، فمنهم من أنكر ظاهرة التوهُّم واعترف بنَماذجها، ومنهم من ذكرها بإيجاز شديد وخاصة فيما يتعلق بالدراسات القرآنية المعاصرة.

من خلال نتائج هذه الدراسة، ترى الباحثة بأن موضوعِ التوهُّم في النحو بالرغم من سعته وتَشَعُّبه، إلا أنه بابٌ من النحو مُمتع، والأخذ به لا يعيب الدراسات النحويَّة كما يَصفَهَا الرافضَون، بل هو دليل على سمو اللغة العربية، وقدرتها على التشكل والتوائم مع المعاني والدَّلالات، والعناية به كما ورد يبرز الاهتمام بالجانب التحليلي اللساني الدقيق للظاهرة اللغوية، من قبيل التأمل في النظام القائم في عقول الجماعة اللغوية، وليس فقط بجانب التصويب والخطأ.

وقد قطع المعاصرون أشواطًا كبيرة في تقعيد مسائل هذه الظاهرة، إلا أن هناك بعض التوصيات المقترحة للباحثين والمتخصصين بعد هذه الدراسة وهي:

١- تقديم دراسات تقرب مفهوم التوهُّم للدارسين، ليكون أكثر قبولًا لدى الباحث المعاصر.

٢- تزويد المقررات الدراسية ببعض مما يتعلق بموضوع التوهُّم من الجوانب التي اتفق عليها العلماء.

٣- ضرورة الفصل بين التوهُّم في المسائل الصرفية، والنحويَّة في تناول هذا الموضوع من قبل الباحثين؛ لأن الخلط بينهما من الأمور التي اتسمت به كثير من الدراسات، وأدت إلى صعوبة البحث وفي بعض الأحيان غلبة الجانب الصرفي في التحليل لظاهرة التوهُّم عامة.

٤- تتبع الدراسات المرتبطة بتناول التوهُّم كظاهرة في علم اللغة، وعلاقتها بالنظام الصوتي والذهني في المجتمع اللغوي.

## فهرس المصادر والمراجع


١. ابن الرسول، سيد مُحَمَّد رضا، **ظاهرة التوهُّم في اللغة العربية**، العدد٩، (د.م: جامعة أصفهان، بحوث في اللغة العربية وآدابها، ١٤٣٥هـ).

٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، **الخصائص**، ط٤، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت).

٣. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، د.ط، (د.م: دار الفكر للطباعة والنشر، د.ت).

٤. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، **مغني اللبيب في كتب الأعاريب**، ط٦، (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م).

٥. ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء، شرح المفصل، د.ط (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت).

٦. أبو إسحاق الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، **معاني القرآن وإعرابه**، ط١، (بيروت: عالم الكتب،١٩٨٨م).

٧. أبو الحجاج، يوسف بن سليمان، أشعار الشعراء الستة الجاهليين، طبعة آلية، المكتبة الشاملة (د.م، د.ن، د.ت).

٨. أبو حيَّان، مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، د.ط، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٠هـ.

٩. أبو زيد، مُحَمَّد بن أبي الخطاب القرشي، **جمهرة أشعار العرب**، د.ط، مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر، د.ت.

١٠. الأزهري، مُحَمَّد بن أحمد، معاني القراءات، د.ط (مركز بحوث جامعة الملك سعود، السعودية، ١٩٩١م).

١١. أسماء عبداوي، **تيسير النحو العربي في ضوء الاتجاه اللساني الوصفي**، د.ط، د.م، جامعة الحاج لخضر، د.ت.

١٢. الأشموني، علي بن مُحَمَّد بن عيسى، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

١٣. الأصبهاني، إسماعيل بن مُحَمَّد بن الفضل بن علي القرشي، **إعراب القرآن للأصبهاني**، ط١، د.م، مكتبة الملك فهد، ١٩٩٥م.

١٤. ابن عبد ربه، شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد، **العقد الفريد**، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.

١٥. الحموز، عبد الفتاح أحمد الحموز، **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، الطبعة الثانية، د.م، مكتبة الرشد،، ١٩٨٤م.

١٦. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن مُحَمَّد، **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**، ط١، بيروت، شركة الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ.

١٧. رزق الطويل، **التوهُّم في الدراسات العربية والصرفية**، العدد الأول، د.م، جامعة أم القرى، مجلة كلية اللغة العربية، د.ت.

١٨. الزعبلاوي، صلاح الدين، **دراسات في النحو**، د.ط، د.م، اتحاد كتاب العرب، د.ت.

١٩. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط٣، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ.

٢٠. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، د.ط، دمشق، دار القلم، د.ت.

٢١. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، **الكتاب**، ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م.

٢٢. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

٢٣. الشيباني، أبو عمرو إسحاق، كتاب الجيم، د.ط (الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٤م).

٢٤. الصاعدي، عبد الرزاق فرج، **تداخل الأصول اللغوية وتداخله في بناء المعجم**، د.ط، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٢م.

٢٥. عباس حسن، **النحو الوافي**، الطبعة الخامسة عشر، د.م، دار المعارف، ١٤٩٨هـ.

٢٦. الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ط٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

٢٧. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي، **معاني القرآن**، ط١، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت.

٢٨. الفقراء، سيف الدين، **العطف على التوهُّم بين أصالة القاعدة وغلو النحاة**، مجلد١٣، د.م مجلة المنارة، ٢٠٠٦م.

٢٩. قاسم مُحَمَّد صالح، **ظاهرة الحمل على التوهُّم في النحو**، العدد ٧٤، الأردن، مجلة مَجمع اللغة الأردني، ٢٠٠٨م.

٣٠. ليلى السبعان، **ظاهرة التوهُّم عند النحويِّين**، العدد ٤٧٨، د.م، مجلة البيان، مايو٢٠١٠م.

٣١. مُحَمَّد بهجت الأثري، **مزاعم بناء اللغة على التوهُّم**، د.ط، دمشق، مَجمع اللغة العربية، ١٩٧٦م.

٣٢. مُحَمَّد سعيد صالح ربيع الغامدي، **التوهُّم في آثار الدارسين**، د.ط، د.م، مركز البحوث والنشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، د.ت.

٣٣. مُحَمَّد شوقي أمين، **تحقيق معنى بناء اللغة على التوهُّم**، د.ط، د.م، مجلة جامعة الدول العربية، أبريل ١٩٧٧م.

٣٤. مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، د.ط، القاهرة، دار الحديث، د.ت.

٣٥. مُحَمَّد عبده فلفل، **التوهُّم أو القياس الخاطئ عند العرب قديما وحديثا**، العدد ٥٩، الأردن، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ٢٠٠٠م.

٣٦. مُحَمَّد نوري الموسوي ونجلاء حميد مجيد، **القياس الخاطئ في اللغة العربية**، المجلد٢٢، العدد٤، د.م، مجلة العلوم الإنسانية، ٢٠١٥م.

٣٧. محمود السعران، **علم اللغة مقدما للقارئ العربي**، ط٢، القاهرة، د.ن ١٩٩٧م.

٣٨. نجم الدين، عبد الله بن عبد المؤمن، **الكنز في القراءات العشر**، ط١ (مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٤م).